جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص : علوم مالية

عنوان المذكرة:

دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)-

وكالة البرواقية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص علوم مالية

من إعداد الطالبتين:

- **تومي محجوبة**
- **بلعيسى ربيعة**

بإشراف الأستاذة:

موزاوي عائشة

لجنة المناقشة:

د.بولصنام محمد.....(جامعة المدية)	رئيسا
د.موزاوي عائشة.....(جامعة المدية)	مشرفا
أ. زاهي محمد .....(جامعة المدية)	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2017/2016.

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

سورة النمل الآية: 19

قبل كل شيء أحمد الذي قدرني على انجاز هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

ولو يسأل القلب عن الأحبة بعد الله والرسول صلى الله عليه وسلم فانه يعرف هؤلاء إلى من حملتني وهنا على وهن فتعبت على في صغري الحنونة أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من رباني على التقوى والفضيلة، فكان أمانا لي احتمي به من غدر الزمن، وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى إخوتي حفظهم الله ورعاهم

إلى أختاي الغاليتان: أمينة وسلمى

إلى زوجات أخوتي: فتحية وابنها الكتكوت الصغير إسحاق، ومروى

إلى صديقاتي دربي: سارة وزوجها عبد النور ، نسرين، عبير، لامية، سعاد، بسمة، فاطمة الزهراء، والتي كانت لي العون في انجاز هذا العمل محجوبة وزوجها عمار

إلى جميع الأهل والأقارب

وإلى الأستاذة المشرفة هوزا و ي عائشة التي كانت لنا عونا و سندا في انجاز هذا العمل

إلى كل من أراد أن أذكره ولو بكلمة والذي يبقى ذكرهم في القلب أجمل هدية

ربيعة.

إهـــــداء

إلى مرشدي ومنير دربي، الذي أمدني يد العون طوال سنوات الدراسة: أبي الغالي حفظه الله وأطال عمره

إلى منبع الحنان والتي تعلمت على يديها عناء الحياة، ورعتني وسهرت على راحتي أمي حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من كانت سندا لي في حياتي، وتقاسمت معي حلاوة الدنيا ومرارتها: أختي الغالية سعاد

إلى أختي الغالية حبيبة وزوجها

إلى إخوتي وزوجاتهم وأولادهم

إلى أختي الغالية أمينة

إلى الصغيرين إياد ورحمة إلى محبوبتي شيماء

إلى سندي في الحياة زوجي الغالي وقرة عيني زيوار عمر إلى حموايَ الغاليين

إلى الغاليين جدي وجدتي أطال الله في عمرهما وجدي وجدتي رحمهما الله

إلى أصدقائي وأحبائي وأخواتي التي لم تلدهم لي أمي نسرين، عبير، ابتسام، وربيعة التي كانت عونا لي في إتمام هذا العمل.

وإلى كل من شاركني في هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد اهدي لهم هذا العمل المتواضع.

إن أصبت فمن الله عز و جل و إن أخطأت فمن نفسي و الشيطان .

محبوبة.

الفصل الأول

التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي الجزائري

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتيا أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي ثم الاعتماد علية كقطاع مساهم في الصادرات وهذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات وإجراءات من أجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية.

وفي الجزائر عرف الدعم الفلاحي تطورات هامة في جميع الفروع الفلاحية خاصة بداية الألفية الثالثة من خلال تطبيق مخططات وطنية التي ساهمت في دعم وتمويل القطاع الفلاحي.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل.

المبحث الثاني: سياسة الائتمان الفلاحي.

المبحث الثالث: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي الجزائري.

المبحث الأول: مفهوم التمويل

يعتبر التمويل من الضروريات اللازمة لأي قطاع حيث يعد من الركائز المهمة لقيام المؤسسة، ويعد من العناصر التي يجب على المؤسسة وضع خطة وإستراتيجية له، لأن كيفية الحصول عليه ليحقق لنا أكبر العوائد بأقل التكاليف ليس بالأمر السهل.

المطلب الأول: تعريف التمويل وخصائصه.

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها التمويل في دفع حركة النمو، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على التمويل وخصائصه.

أولا: تعريف التمويل

- يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له ترتكز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد[1].

- هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة[2].

-هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة[3].

- يعرف التمويل بأنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات[4].

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للتمويل كما يلي:

---

[1] احمد بوراس، **تمويل المنشات الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص24.

[2] الياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص37.

[3] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص21.

[4] عبد الرحمان دعالة، بيلة، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، **التمويل الإداري**، دار المريخ، السعودية، الجزء2، 1993، ص20.

التمويل هو التدفقات النقدية والمالية المختلفة لصالح الأفراد، المؤسسات، الدولة والخارج بغرض إنتاجي استهلاكي، والقيام بالمفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة.

ثانيا: خصائص التمويل

إن عملية التمويل التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بين هذه الخصائص مايلي[1]:

1- الاستحقاق: ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2- الحق على الدخل: يعني أن مصادر التمويل لها الحق الأول بالحصول على أموالها والعوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.

3- الحق على الموجودات: إذا عجزت المؤسسة عن تسديد الالتزامات من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل الحصول على الأموال والفوائد المترتبة عليها قبل التسليم أي الالتزامات أخرى.

4- الملائمة: هو يعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو المناسب في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل

للتمويل مبادئ وأهمية ندرجهما فيما يلي:

أولا: مبادئ التمويل

من خلال معرفتنا للتمويل نجد أن لديه عدة مبادئ من بينها:

1- ضرورة الموازنة بين المخاطر والعوائد: أي الموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمارات وبين سداد الالتزامات من أجل عدم الوقوع في المخاطر[2].

[1] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص، ص77-78.

[2] عبد الرحمان دعالة، بيله، مرجع سابق، ص30.

2- الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود: من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن على قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام

3- القادم ولذلك القاعدة تتسم على أن من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكن[1].

4- كفاءة أسواق رأس المال: يعني بها أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسواق حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق الحالية، والسوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأصول والسندات في أي لحظة المعلومات المتاحة لدى الجهة[2].

ثانيا: أهمية التمويل: تتمثل فيما يلي[3]:

- معرفة القدرة المالية للمؤسسة وإمكانياتها لتسديد الديون أو شراء استثمارات جديدة.
- مساعدة المؤسسات الحديثة على مواجهة المنافسة في السوق وذلك لتوفير السلعة بالكمية المناسبة والسعر التنافسي.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل تجديد أو تحسين رأس المال الثابت للمؤسسة كالأبنية أو استبدال المعدات والآلات، ويعتبر أيضا كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه بها احتياجاتها الجارية والخروج من حالة العجز المالي.
- يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ويوفر احتياجات التشغيل ويزيد من الدخل بانجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة.

لهذا يعتبر قراره من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة، ذالك أن مستخدمي القرارات المالية خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها استخداما امثلا يتناسب وتحقيق اكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر، مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة،

---

[1] جمال الدين مرسي، احمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص40.

[2] مرجع سابق، ص48.

[3] عبد الله بلعبيدي، **التمويل برأس المال المخاطر(دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص10.

وأن البديل الذي يكلف المؤسسة اقل ما يمكن من تكلفة رأس المال يتمثل في حسن اختيار طرق التمويل الذي يعتبر أساس السياسة المالية.

المطلب الثالث: أنواع وطرق التمويل وأساليبه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أنواع التمويل وطرقه وأساليبه:

أولا: أنواع التمويل

إن تنوع وتعدد مصادر التمويل المتاحة لهذه المؤسسات يكون وفقا للطرق المثلى للتمويل، بحيث يصنف التمويل كما يلي:

1- تصنيف التمويل حسب المصدر: من خلال التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل داخلي وخارجي.

أ- التمويل الداخلي(ذاتي): وهي مصادر تمويل ذاتية أي تعتمد على مواردها الذاتية من الاحتياطات والأرباح المتراكمة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذا على الموارد المتاحة[1].

ب- التمويل الخارجي: ويكون مصدره من خارج المؤسسة لأن استخدام التقنية واستعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية باتت أمرا ضروريا، وذلك من أجل النهوض بقطاع الإنتاجية والخدمية وزيادة الكفاءة وتحقيق الاكتفاء الذاتي ولهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية[2].

2- تصنيف التمويل حسب الغرض: ويصنف إلى تمويل موجه للاستغلال وتمويل موجه للاستثمار ونلاحظ فيما يلي:

أ- تمويل الاستغلال: هي تلك النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال ومن بين مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج من أمثلتها التمويل والتخزين والإنتاج والتوزيع... الخ[3].

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1999، ص196.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000، ص، ص 78- 79.

[3] خديجة يعمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية**، حالة البنوك الجزائرية، واقع وأفاق، أطروحة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004 ، ص22.

ب–تمويل الاستثمار: يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع[1].

ويتمثل تمويل الاستثمار في المرحلتين الإنتاج والتسويق:

❖ **مرحلة الإنتاج**: في هذه المرحلة تستهلك كميات من المواد الخام وتدفع الأجور والمرتبات للموظفين والمنتجين وهذه النفقات يتم دفعها عن طريق توفير الأموال اللازمة.

❖ **مرحلة التسويق**: تبدأ عملية التسويق بعد عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلعة للتسويق (تعبئتها، نقلها، تخزينها، توزيعها)، وهذه المرحلة لا تتم إلا بعد تحمل المشروع لنفقات باهضة مما لديه(سيولة نقدية).

3– تصنيف التمويل حسب المدة: يتمثل في[2]:

أ– التمويل القصير الأجل: وهو أحد مصادر التمويل الخارجي الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهدافه في السيولة والربحية.

ب–التمويل المتوسط الأجل: ويرتبط التمويل المتوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة ويكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ.

ت–التمويل الطويل الأجل: تمثل أموال الملكية أي التمويل طويل المدى هو المصدر المهم والمناسب للمشاريع الضخمة والمشاريع ذات الإنجاز الحدي ومن بين هذه الأموال(الأسهم العادية، الأسهم الممتازة).

ثانيا: طرق التمويل:

1– التمويل المباشر: يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى وحدات التي هي في عجز مالي لتلبية الاحتياجات وله عدة صور، ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد، حكومة)[3].

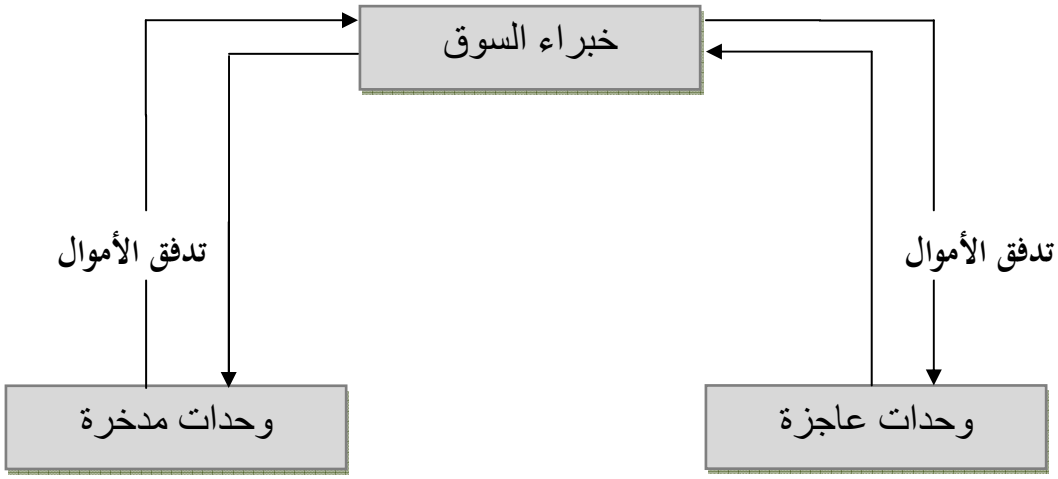
---

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الأتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص، ص 99-100.

[2] عدنان هاشم السامراهي، **الإدارة المالية**، دار زاهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن،1997، ص267.

[3] عبد المنعم السيد، نزار الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص89.

الشكل رقم (01-01): يوضح قنوات التمويل المباشر:



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص89.

✓ **أنواع التمويل المباشر:** تظهر أنواع التمويل المباشر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01-02): يوضح أنواع التمويل المباشر

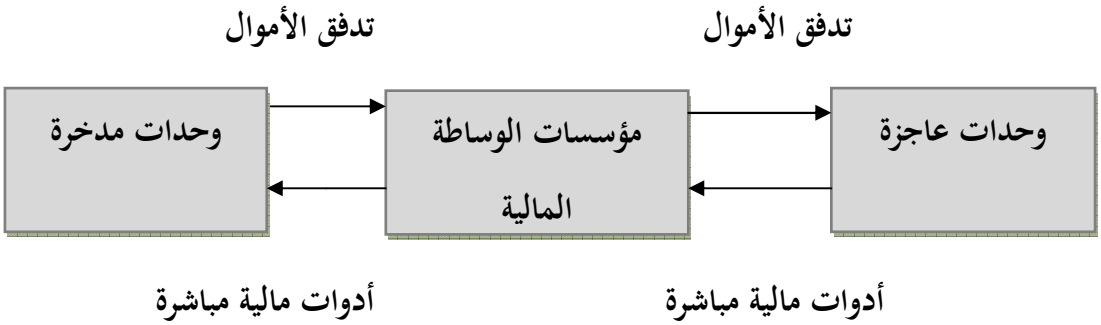


المصدر: سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص21.

2- التمويل الغير المباشر: في هذا النوع من التمويل يقوم المقترضين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية وهذه العملية ترتكز على تدخل الوسطاء الماليين[1].

[1] محمود محمد شريف، **اقتصاد النقود والبنوك، جامعة الإسكندرية**، دار المطبوعات الجديدة، 1998، ص158.

الشكل رقم(01-03): يوضح طريقة التمويل غير المباشر



المصدر: عبد المنعم السيد، نزار الدين العيسى، مرجع سابق، ص 92.

ثالثا: أساليب التمويل ومصادره

1- أساليب التمويل:

تعتبر أساليب التمويل في الجزائر أساليب الدفع وهي تستعمل أدوات مختلفة والتي يتم الاعتماد عليها في تسهيل المعاملات الخاصة بتبديل السلع والخدمات وكذا تسديد الديون وتنقسم أساليب التمويل إلى أساليب تقليدية وأساليب حديثة.

أ- الأساليب التقليدية: تستعمل الأساليب التقليدية في العمليات قصيرة الأجل (الأقل من سنة)وفي تمويل مستحقات خزينة المؤسسات، وكذا الاقتناء أو شراء تجهيزات لتمويل مختلف الخدمات وهي عبارة عن أوراق تجارية أو أمر كتابي وخطي لتسديد مبالغ معينة للمستفيد وبشروط معينة[1].

ب- الأساليب الحديثة: عملت المؤسسات المصرفية على تطوير الأساليب لكي تتماشى مع وسائل التكنولوجيا المتطورة والجديدة وهي استعمال وثائق مقابل الدفع أو وثائق مقابل قبول الدفع عن طريق التحويل البنكي (التحويل الحر)[2].

[1] خديجة يعمر، **مرجع سابق**، ص23.

[2]-Michell Rainelle, l'organisation mondial du commerce cou SBAH 99, 22.

المبحث الثاني: سياسة الائتمان الفلاحي

عرف التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي تطورات في ظل الإصلاحات الاقتصادية، حيث سنتعرف عن الائتمان المصرفي وأهميته والإجراءات المتخذة في القطاع الفلاحي وضمانات ومخاطر الائتمان الفلاحي.

المطلب الأول: ماهية الائتمان الفلاحي

نجد أن القطاع الفلاحي في كل دول العالم له قيود خاصة وذلك لارتباطه بالظروف المناخية والخسائر البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة بما يستوجب توفر وتنوع طرق وإجراءات التمويل حتى يلعب الائتمان دورا نشطا وفعال في إنعاش هذا القطاع وعليه نتطرق فيما يلي لمفهوم هذا النوع من الائتمان وأهميته وضماناته ومخاطره.

1- تعريف الائتمان الفلاحي وأهميته:

للائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها وهو في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل وقليل منه مخصص لأجل الطويل، ويكون الهدف منه تمويل المحصول

والإنتاج الفلاحي الجاري والأبنية والتجمعات ويؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي

في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التعبئة الغذائية والتخفيف من أثارها السلبية على النشاط الاقتصادي[1].

2- طبيعة الائتمان الفلاحي: إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث[2]:

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص144.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص، ص92-93.

-الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار: حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية، مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن، مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى.

-تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وبالطبع فان هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.

-المستوى المختلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.

-ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

المطلب الثاني: ضمانات ومخاطر الائتمان الفلاحي

قد تواجه البنوك عادة مخاطر عديدة في عملية التمويل يستوجب عليها وضع ضمانات للتقليل من هذه المخاطر نتطرق إلى كليهما كالتالي:

أولا: ضمانات الائتمان الفلاحي

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله فالضمانات المقدم في حالة الائتمان القصير أو المتوسط الأجل، يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات و المواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات، الأراضي، البناءات والسكنات الريفية...الخ وبالإضافة إلى الضمانات المذكورة تبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها: التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحريق، المباني، العتاد...الخ)[1].

[1] حلف بني سليمان بن الصالح النمري، **الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص15.

ثانيا: مخاطر الائتمان الفلاحي: تتمثل في[1]:

- تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيولة) والبيولوجية (الآفات، الحشرات، الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم الكثير من الخسائر مما يزيد من أعباء اقتراضهم للأموال.

- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك إلى يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.

- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة.

- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية له تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على سداد القرض.

- وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

تتمثل شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي فيما يلي[2]:

- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما تقديم القروض بدون تهيئة المناخ المناسب فإن القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له.

- إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبي).

- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية.

- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض.

- الفلاح بمختلف مستوياته يجب أن يعمل على الالتزام بالوفاء بالتزاماته تجاه مؤسسات الإقراض.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص15.

[2] احمد أبو الغاز، **التمويل التعاوني**، مكتبة شباب الجامعة، القاهرة، 1993، ص34.

-يجب التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

-يجب تحديد قيمة القرض على أساس قواعد منظمة.

-يجب استخدام القروض الفلاحية على أساس الأغراض التي صرفت من أجلها.

-يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع.

-يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوحسوف يعطي إيراد يكفي لتسديد ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المبحث الثالث: سياسة ومشاكل التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر

عرفت سياسة الدعم المالي الزراعي تطورات مستمرة ومتنامية جعلت كل من التجارة تخصص مبالغ مالية هامة لدعم القطاع الزراعي لمواجهة التحديات الدولية في مجال التجارة الزراعية، مما أعطى له أهمية كبيرة في اتفاقية الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة والقيام بالعديد من الجولات التفاوضية لتخفيضه، أما بالنسبة للجزائر فعرف الدعم الزراعي تطورات هامة في جميع الفروع الفلاحية خاصة بداية الألفية الثالثة في خلال تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية ومختلف الصناديق التي ساهمت في دعم وتمويل القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: سياسة التمويل للقطاع الفلاحي الجزائري

تتمثل سياسة التمويل للقطاع الفلاحي الجزائري في:

1- إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات:

تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية وفي إطار القوانين التي تنادي باستقلالية المؤسسات ووجوب اعتمادها على نفسها في مختلف جوانب تسييرها، وبسبب القصور و الضعف الذي بدأ على التنظيم الفلاحي من انخفاض في الإنتاج وسوء في التسيير وتراكم الديون التابعة للقطاع العام نتيجة التبذير والإهمال والتضخم في الجهاز الإداري، شرعت الدولة في إعادة هيكلة القطاع بما يتلاءم مع الوضع الجديد فأصدرت القانون87-19المؤرخ في 1987/12/08الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحية فردية وجماعية، كما قامت بإلغاء مرسوم 1990/11/18والذي يدعو إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها ومع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي تحددت وصاية الدولة وبالتالي فإن)أفراد المزرعة هم المسئولون عن تسير مزرعتهم فنجد أن الفلاحين يتفاوضون مباشرة مع البنك في ما يخص

مخططات التمويل والمبالغ المقترضة، الشيء الذي من شأنه تسهيل إجراءات طلب ومنح القروض وتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم، ومع إلغاء التخصص البنكي لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسئول الوحيد عن تمويل القطاع الفلاحي وتحول إلى بنك تجاري يتعامل مع جميع القطاعات الاقتصادية، ولقد أدى التحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة[1].

2- أثر القانون النقد والقرض على نظام التمويل:

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في14افريل 1990بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا لما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله ومجالاته ونشاطه، وحتى تشكل البنوك محورا للتنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها، عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات، ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوسائط المالية وأن تنتهي الظروف المواتية التي تسمح للوحدات الإنتاجية والبنوك، ومن أجل المحافظة على توازنها المحاسبي واحتراما لقواعد المتاجرة والمردودية يجب على البنوك أن توفر الشروط التي تضمن استمرار علاقتها مع المحيط الاقتصادي وتمكنها من مواجهة المخاطر المعرضة لها، هذه العملية ليست سهلة مادامت البنوك تعاني من محدودية مواردها ومن صعوبة إعادة التمويل مقيدة بشروط صارمة يضعها بنك الجزائر كتحديد سقوف إعادة الخصم والتي ارتفعت من 10.75%من سنة 1994 ووصلت معدلات الفائدة المطبقة على عمليات الإقراض إلى 20%في نفس السنة، إضافة إلى أن البنوك والمؤسسات المالية أصبحت ملزمة عند كل عملية قرض على أن تستشير المصلحة المركزية للأخطار، بعد أن تقدم لها معلومات مختلفة حول المستفيدين من القروض (نوع القرض، المبلغ، الضمانات المقدمة، السقف الذي لا يجب تجاوزه...)[2].

[1] بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر**،(**1990-2000**)، دراسة حالة بنك بدر-وكالة بسكرة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2004، ص57.

[2] مرجع سابق، ص57.

المطلب الثاني: تحديث طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي:

من أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي تحولات عميقة وجذرية، تجسد من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية إبتداءا من سنة 1991وفي ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هنا يجب الاعتماد على المعايير التقليدية لمنح القروض في اقتصاد السوق، مثل نسب الملاءة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلا من رفض التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة ومشاركته في إفلاس الوحدات الإنتاجية يصبح البنك التجاري مجبر على تسير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطرة في دراسته لملفات القروض، إذ أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم تكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق[1] ومنها:

- عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار الموثق، أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالسنة للمستثمرات الفلاحية.
- بطاقة تقنية تقييميه للمشروع قيد الطلب التمويلي.
- فاتورة شكلية أي كشف النفقات.
- موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للمشاريع التي تفوق 2000000دينار جزائري وجدول حسابات النتائج.
- الضمانات المقترحة (رهن التجهيزات موضع القرض، التأمين على الحياة، التأمين على المباني على ألا يقل مبلغ رأس المال المؤمن عليه عن قيمة القرض الممنوح).

[1] بن سمينة دلال، **مداخلة بعنوان سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، ميتقى دولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية بعنوان سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،يومي21–22نوفمبر، 2006، ص، ص11–12.

المطلب الثالث: تطور معدلات الفائدة على القطاع الفلاحي:

إن الإستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار قانون النقد والقرض كانت تهدف أساسا إلى تحرير أسعار الفائدة بصفة منتظمة محاولة من السلطات النقدية تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص الأمثل للموارد، عن طريق التحكم في السيولة النقدية لدى البنوك و التأطير الجيد للقرض من خلال عملية استبدال التسيير الإداري الموجه وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الفلاحين، إلا أن استمرار ميل هذه المعدلات نحو الارتفاع خلال السنوات الموالية وخشية التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة انخفاض هامش الربح فيه إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها، تضع معدلات فائدة تفضيلية لجذب المستثمرين في هذا القطاع حيث حدد معدل 8% بالنسبة للقروض الموسمية مقابل 20% المطبق رسميا بالنسبة للقروض الموجهة لباقي القطاعات ومعدل 6% و5% بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل وقد بقيت هذه المعدلات ثابتة منذ هذه السنة وإلى يومنا هذا وقد طبقت هذه المعدلات في البداية على كل الأنشطة الفلاحية ودون استثناء في سنة 1991 لتتفطن الدولة لتخصيص المستثمرين في الفروع الإستراتيجية مثل زراعة الحبوب وإنتاج الحليب بأسعار فائدة أكثر مرونة، إن تحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقد والقرض قد أدى بالدولة إلى تحمل الفارق بين معدل الفائدة الموجه للاستثمار والاستغلال الفلاحي، وهي تدفع مبالغ طائلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتعويض هذا الفارق[1].

المطلب الرابع: مشاكل نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي :

يعتري نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي عدة مشاكل نذكر منها[2]:

- **القضية العقارية:**

وتنجر عنها عدة عقبات تقف أمام التمويل الفلاحي وذلك أن هذه القضية لم يحسم فيها بعد، فكثير من الفلاحين لا يمتلكون عقود ملكية لأراضيهم، فبالنسبة لسجل الأراضي نجد أنه من بين1541 بلدية على المستوى الوطني هناك فقط 600 بلدية تمتلك هذا السجل، الأمر الذي كان يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة (الملك)، مما يسمح بتحديد مساحة المستثمرات بدقة وبالتالي

[1] بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص13.

[2] هواري معراج، عبيرات مقدم، **سبل تطوير زراعة النخيل وتصنيع التمور**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 25- مارس- 2002 ، ص118.

صعوبة تقديم العقود، وحتى بالنسبة للعقود التي وزعت عند تطبيق طريقة الانتفاع الدائم، فإن توزيعها أثار مشاكل عديدة، فقد عمدت الدولة إلى تقديم عقود للمستثمرات حسب التكوين الأولي، فشمل العقد كل المستثمرين الذين كانوا ينتمون إلى المستثمرة، إلا أن النزاعات التي كانت تنشب داخل المستثمرة الواحدة كانت سببا في إعادة تقسيم المستثمرات الجماعية إلى مستثمرات جماعية أصغر أو مستثمرات فردية وبالتالي فأي معنى يبقي للعقد الذي يجمع المستثمرين على الورق فقط بينما المستثمرة الواحدة قد أعيد تقسيمها ؟وحين يطلب من الفلاح عقد يثبت ملكيته للأرض، يسلم من طرف والي الولاية، ويصادق عليها الموثق، وأمام هذا المشكل، فإن معظم العقود المسلمة للبنك لا تحمل توقيع الموثق،الشيء الذي أعطى الفرصة لكثير من الفلاحين لبيع الأراضي دون إعطاء أدنى اعتبار لالتزاماتهم اتجاه البنك، وبالتالي فإن البنك لا يستطيع تقييد عملية البيع أمام العدالة لأنه لا يملك عقدا حقيقيا لملكية الأرض.

- **عدم استقرار ملاك الأراضي:**

هذه الوضعية تشكل عائقا أمام البنك لاسترجاع أمواله حيث أننا نلاحظ تغيرا مستمرا لملاك الأراضي، إما بسبب الإفلاس، أو بسبب عمليات إرجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها (بموجب قانون90-25)وهكذا يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله ومن أي مالك يطلبها ؟

- **مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة:**

يعتبر هذا المشكل من بين أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، حيث أن الفلاح المستفيد من القرض لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي بصفة عامة، إضافة إلى العيوب الهيكلية التي تعاني منها الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة،مما يجعل الفلاح عاجزا عن تسديد ديونه، ويبقى البنك يتخبط في مشكل الديون الغير مسددة (بلغت الديون غير المسددة27 مليار دينار جزائري سنة 1997.

- **الوازع الديني:**

ويتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في التعامل مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض و عدم الاستجابة لمؤثراته الاغرائية من فئات عريضة من المدخرين و المستثمرين، باعتبار أن هذه التقنيات التمويلية المعمول بها في البنوك التجارية هي نوع من المعاملات الربوية المحضورة شرعا.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تعريف شامل إلى التمويل وإلى أهم أنواعه من خلال دراسة المصدر والغرض الذي يستخدم لأجله والمدة، ومن خلال هذا توصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد، أما من ناحية أنواع التمويل فإنه من الأفضل أن يكون التمويل ذاتيا، وهذا غالبا ما يكون مستحيلا لأن أي مؤسسة أو قطاع لا يعتمد على تمويل نفسه، وإنما يجب الحصول على مصادر أخرى للتمويل لكن يجب مراعاة الطريقة المثلى في ذلك حيث يتم التوصل إلى عوائد كثيرة بأقل مخاطرة سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و تطرقنا أيضا إلى أنه هناك شروط واجبة لنجاح سياسات التمويل والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض والعوائد المتأتية منه والتكاليف المترتبة جراء استخدامه وهذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة تنبؤية للقرض. وفي الأخير القينا نظرة عامة عن السياسات المنتهجة في التمويل للقطاع الفلاحي ومشاكلها، وسنتطرق في الفصل الثاني إلى واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي الجزائري.

الفصل الثاني:

واقع القطاع الفلاحي الجزائري

تمهيد الفصل الثاني:

يمتاز القطاع الفلاحي بأهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يضم أكثر من ربع اليد العاملة فمنذ الثمانينات والقطاع الفلاحي يشهد تغيرات وتحديدات خاصة بعد تحرير المنتوجات الفلاحية، وكذا تحرير التجارة الداخلية والخارجية، ولقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

حيث في هذا الفصل تطرقنا إلى ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: بعنوان مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية وبعض مشاكل وحلول هذا القطاع في الجزائر.

المبحث الثاني: بعنوان واقع القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).

المبحث الثالث: تحت عنوان القطاع الفلاحي الجزائري في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA).

المبحث الأول: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية وبعض مشاكل وحلول القطاع في الجزائر.

مر القطاع الفلاحي الجزائري بعدة مشاكل وعراقيل، الأمر الذي جعل هذا القطاع حقلا لعدة تجارب وإصلاحات كان هدفها إيجاد حلول ممكنة لها، إذ اتبعت تجعل لهذا القطاع دورا بارزا في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج، والتي تتمثل في إتباع استراتجيات للتنمية الفلاحية تتلاءم مع مقومات الفلاحة الجزائرية.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية.

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة إذ يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، مما يجعله يساهم في تطوير وازدهار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتتمثل هذه المساهمة في:

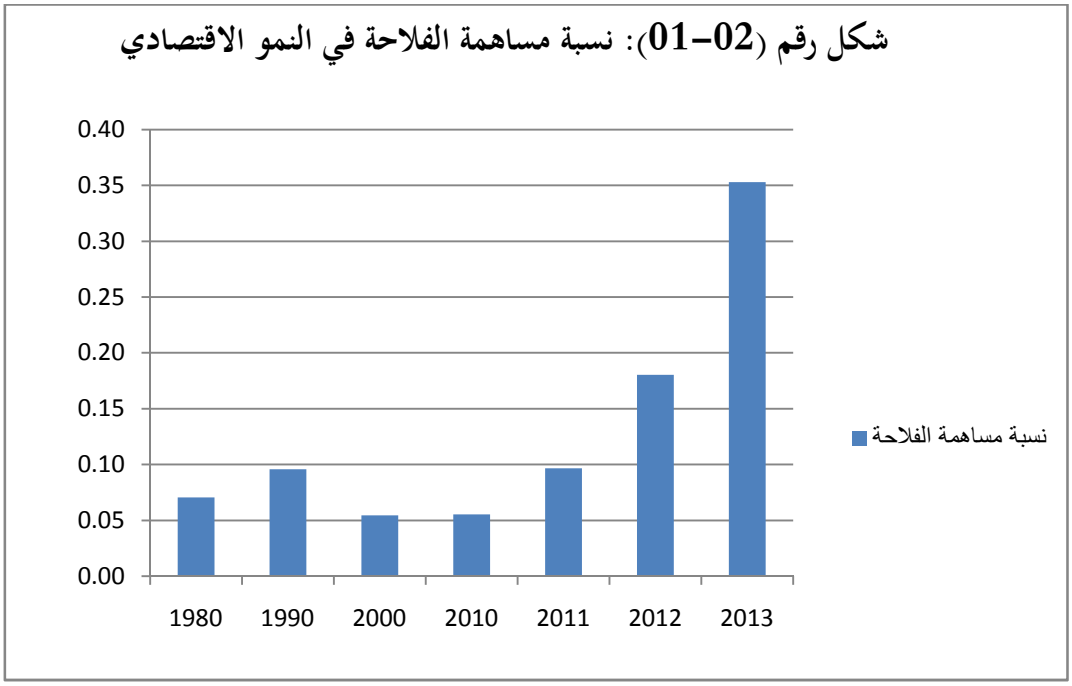
أولا: المساهمة في النمو الاقتصادي

جدول رقم (02-01): يمثل تطور مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2013)

السنة	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الفلاحة	**7.5**	9.58	5.46	5.53	9.67	18.05	35.3

المصدر: الملتقى الدولي التاسع حول القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي، دراسة قياسية منذ سنة 1980 ليومي 23- 24 نوفمبر 2014.

شكل رقم (02-01): يوضح نسبة مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-01) .

من خلال الجدول رقم (02-01) والشكل رقم (02-01) يتضح لنا جليا أن مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي قد ارتفعت خلال الفترة من 1980- 1990 لكن سرعان ما انخفضت من 2000-2010 لتبلغ سنة 2010 نسبة 5.53% لكن ما يلاحظ أن هذه النسبة قد حققت قفزة نوعية سنة 2012 في حدود 18% إلى 35% في سنة 2013 وهذا يرجع إلى سياسة التجديد الريفي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9% إذا استثنينا السنتين الأخيرتين وهي نسبة تبقى ضعيفة.

ثانيا: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

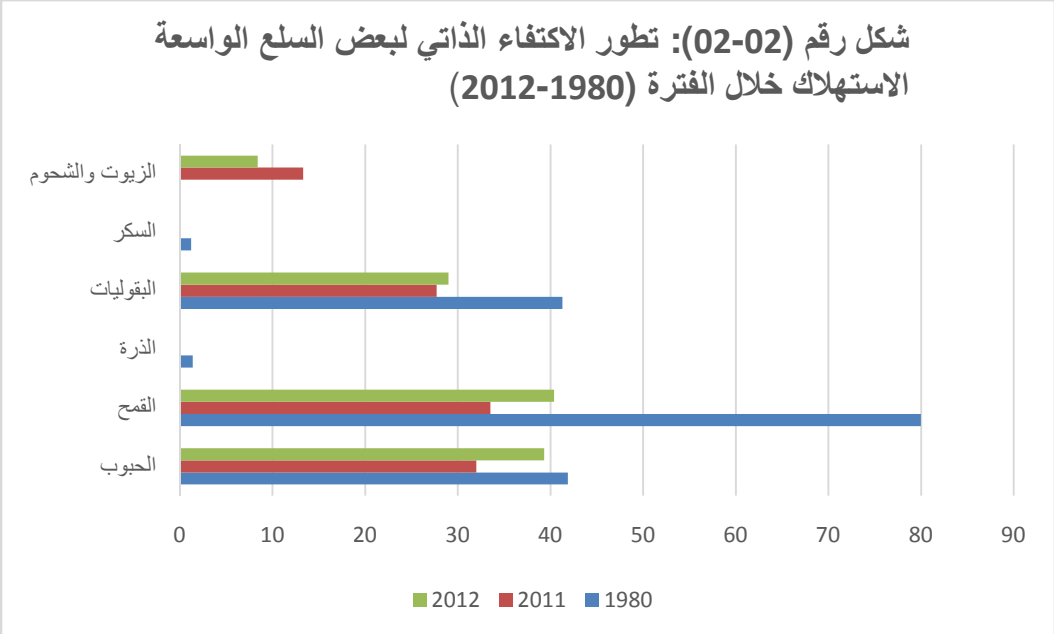
بحيث يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي كان لزاما على الدول النامية عامة، والجزائر خاصة تبني إستراتيجية فلاحية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة جميع المشاكل التي يعاني منها القطاع ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

جدول رقم(02-02): يمثل نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال الفترة (1980-2012)

المنتجات	1980	2011	2012
الحبوب	41.99	32	39.3
القمح	79.99	33.5	40.4
الذرة	1.37	0	0.1
البقوليات	41.28	27.7	29
السكر	1.21	0	0
الزيوت والشحوم	-	13.3	8.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 33، الخرطوم، 2013، ص254.

شكل رقم (02-02): يوضح بيانات الجدول رقم (02-02) لتطور الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الواسعة الاستهلاك خلال الفترة (1980-2012)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02-02).

إن جميع المواد الواردة في الجدول (02-02) والشكل (02-02) أساسية ومواد أكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة، وأهم ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منها بدرجة أكبر الزيوت والشحوم والبقول الجافة والذرة، لكن الملفت للانتباه هو تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه المواد خلال الفترة (1980-2012)، رغم أن هناك تحسن طفيف بالنسبة للحبوب (القمح) في حدود 40.4% وهي نسبة ضعيفة تطرح الكثير من علامات الاستفهام في ظل الدعم الموجه لهذا المنتوج.

ثالثا: المساهمة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980- 2013)

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الأتي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر:

جدول رقم(02-03): يمثل مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام

السنة	1990-1980	2000	2010	2011	2012	2013	المتوسط
نسبة المساهمة	10	10.88	9.75	9.74	10.56	11.58	10.42

Source: ONS rétrospective statistique Algérienne 1962-2011, CH14, comptes ECONOMIQUES, P234.

تشير بيانات الجدول رقم (02-03) إلى أن وزن الفلاحة الجزائرية في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة (1980-2013) تمثل 10.42% محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الفلاحية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تقريبا ثابتة رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

رابعا: المساهمة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله فيما يلي:

1-المساهمة في ترقية الصادرات: تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، وهذا يظهر من خلال الإحصائيات الأخيرة التي قدرت في سنة 2000 ب 111.2 مليون دولار إلى غاية سنة 2007 ب 181مليون دولار.

2-المساهمة في ترقية الواردات: إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع وهذا يظهر من خلال الإحصائيات الأخيرة التي قدرت في سنة 2000 ب 2778.2 مليون دولار إلى غاية سنة 2007 ب 5277 مليون دولار.

خامسا: المساهمة في العمالة

جدول رقم(02-04): يمثل نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة (التوظيف) خلال الفترة (1980-2012)

السنوات	1990-1980	2000	2010	2011	2012	2012	المتوسط
مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة	15	14.12	11.7	10.8	09	10.6	11.87

Source: ONS rétrospective statistique Algérienne 1962-2011, CH14, comptes ECONOMIQUES, P51.

بناءا على ما تقدم في الجدول (02-04) يتضح أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في امتصاص العمالة ضعيفة، والملاحظ أن نسبة المساهمة انخفضت بدرجة كبيرة حيث كانت في الفترة (1980- 1990) 15% حتى وصلت في سنة 2012 إلى 10.6%، وبلغ المتوسط خلال هذه الفترات 11.87% وهذه النسبة تبقى متدنية.

جدول رقم (02-05): القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2009 – 2011)

السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة في القطاع الفلاحي
2009	14638	3157
2010	1469	3157
2011	15285	3188

المصدر: من إعداد الباحثين زغدار احمد، خليل عبد القادر بناءا على معلومات جمعت من: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 32، 2012، ص4.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هناك تطور في حجم القوى العاملة الإجمالية وحجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي، فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2009-2011، وهذا يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، مما يفسر لنا سياسة الاقتصادي والسياسي العام، وهذا لبداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر.

رغم الإجراءات و القوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر بالنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المبتغاة لوجود عدة عراقيل منها[1]:

أولا: مشاكل ومعيقات تتعلق بالموارد الطبيعية

1- التقليص العمدي من طرف الإنسان: وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية.

2- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح: يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

3- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات، مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

4- التصحر: تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر، حيث انه هناك عدة أراضي مصحرة في الجزائر لو استغلت وهيئت لكانت مساحات صالحة للزراعة.

ثانيا: مشاكل ومعيقات تتعلق بالموارد البشرية

1- نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

2- ضعف البرامج التدريبية: لا يخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا يتوفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

[1] فوزي غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007. 2008، ص253-289.

3- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: الاختلاف في أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية، وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

ثالثا: هناك مشاكل أخرى من بينها:

1- مشاكل التسويق: هو عبارة عن انتقال السلع الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة...الخ.

2- مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بالصفة العشوائية، بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

3- مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة، ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

المطلب الثالث: بعض الحلول الممكنة في الجزائر.

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي وذلك من خلال ما يلي[1]:

-تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع.

[1] باشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد2، جامعة الجزائر، 2003، ص109.

- ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها أثارا كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله، وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.
- ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة.
- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، و ذلك من خلال السدود وخلق احتياطي ما يكفي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه، والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تامين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية، والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

- **تبني إستراتيجية واضحة للتصدير**: ويجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج، من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية كالتمور والفلين وتطور الإنتاج من المحاصيل الغير التقليدية كالبرتقال والليمون والبطاطا.

[1] رواينية كمال، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، جامعة بسكرة، ماي2007، ص241.

-**نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة:** إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية المتوسطة والصغيرة القائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما تؤدي المشاريع الزراعية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي واستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات.

-**دعم القطاع الزراعي:** يحتل هذا القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام، ويوظف21% من اليد العاملة النشطة، وبالرغم من ذلك نجد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبة4.5% من قيمة الإنتاج الزراعي، أما الدعم المقدم من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص 80% من مصاريفه لدعم الاستثمار الفلاحي والذي سمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419000 هكتار منها 210000 هكتار مساحة مسبقة، وهذا يتطلب استهلاك مالي قدره 164مليار دينار جزائري.

المبحث الثاني: وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

كان وضع الجزائر بعد الاستقلال وضعا سيئا وصعبا، وضعا يسوده الخراب و الآثار التي خلفتها الحرب الاستعمارية كانت كارثية لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى واقع القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحين.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة(1962-1980).

مر القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة عبر مراحل نذكرها كما يلي :

أولا: مرحلة التسيير الذاتي

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي، حيث أن الثورة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، حيث نجد الأراضي الأكبر خصوبة تتمركز في متيجة، وسهول عنابة ووهران وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق، وبعد مغادرة المعمرين البالغ عددهم آنذاك 900 ألف

أوروبي أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لقطاعاتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات.

وكان الاقتصاد في هذه الفترة بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة النظر كلية وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي قائمة حتى قبل الاستقلال حيث اهتم به حزب جبهة التحرير الوطني حيث طرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي[1].

وكانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف، وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال في حين أن تطبيقه الرسمي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس1963من طرف الرئيس احمد بن بلة، لوضع أسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة، ولقد ضلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات.

وكمفهوم عام للتسيير الذاتي هو انه تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والاشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة، وعرفه ميشال رابتيس بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشات والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها.[2]

أما أهداف التسيير الذاتي فلقد حددت فيما يلي:

- حماية الأملاك الشاغرة.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.

[1] نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص113.

[2] محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص15.

-أخذ المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وتركوا الوسائل الغير الصالحة.

-تسيير المزارع الشاغرة في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في:

1- **على المستوى المحلي**:

- المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض الفلاحية.

- اتحادات الآلات الفلاحية وتمون الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها[1].

2- **على المستوى الوطني**: يعتمد الديوان الوطني على تعاونيات متخصصة وهي:

- ✓ تعاونيات الإصلاح الزراعي.
- ✓ تعاونيات جهوية للتصريف.

ولقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية عام 1969 المكلف بتحسين المنتوجات الرئيسية والمراقبة (ONPO) ثم أنشئ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية.

وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الحلفاء وتحديد أسعارها وتسويقها في عام 1969 لضمان مشتريات العتاد(OMA) كما تأسس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي.

[1] نور محمد لمين، مرجع سابق، ص114.

جدول رقم (02– 06): يمثل هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع	%
اقل من100هكتار	67	3.1	373000	14.1
من100الى500هكتار	686	30.9	213000	3.1
من500الى1000هكتار	620	29	443000	17
من1000الى2000هكتار	510	23	711000	26.4
من2000الى3000هكتار	236	12.4	743000	28.2
أكثر من 5000هكتار	22	1.1	144000	5.5
المجموع	2141	100	263200	100

المصدر: موسى رحماني، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر1962/1987، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص34.

من خلال الجدول رقم (02– 06) نلاحظ أن هيكل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا لم يكن منسجم حيث كانت هناك استغلالات كبيرة لم يكن بإمكان عمال الاستغلالية تسيرها على أحسن وجه، مهما كانت القوانين الخاصة بلجان التسيير الذاتي التي كانت تحدد مسؤولية كل من المدير والرئيس والمرؤوس وهو الأمر الذي أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل لمثل هذه المزارع لأن هذا القطاع كان يفتقد إلى اليد العاملة المؤهلة والإطارات الخاصة بالتسيير، وهكذا فان القرارات والمراسيم التي صدرت في سنة 1963والتي أيدت التسيير الذاتي، من جهة أدت إلى بدء تدخل الدولة في عملية التسيير لمزارع هذا القطاع بطريقة مباشرة بواسطة تنصيب مدير على رأس كل مزرعة وبطريقة مباشرة من خلال مؤسسات الدعم المختلفة (التموين، التمويل)[1].

[1] شعباني اسماعيل، **أثار التوجه نحو خوصصة القطاع العمومي بالجزائر**، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، 1997، ص17.

مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي: تتمثل فيما يلي:[1]

❖ **المرحلة الأولى: الأملاك الشاغرة**

ظهرت هذه المرحلة اثر رحيل المعمرين وتركهم لكل ما يملكون خلال سنة 1962وبالتالي ظهر نوع من الأملاك تبدو كأنها بدون مالك، فبدأت عملية الاستيلاء الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي والاتحاد العام للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين، هذا ما دفع السلطات المسئولة أن تتدخل باسم حماية المصالح العامة وذلك يمنع تخريب المعدات والآليات الزراعية وهذا عن طريق قرارات ومراسيم ونصوص ردعية كمرسوم 24أوت1962لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة وفي أكتوبر1962صدر قرار تنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات، وفي نفس الشهر صدر قانون ثاني في شكل قرار لخلق لجان لتسيير هذه الأملاك.

❖ **المرحلة الثانية: التأميم الجزئي**

امتدت هذه المرحلة من مارس إلى ماي 1963وتم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين وكانت حوالي 20000 هكتار موزعة على127مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور مستعملة بطرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق دراسات ومناهج علمية، كما تمتاز هذه الأراضي بخصوصيتها وجودتها زيادة على ذلك أنها مدعمة بالمدخلات الوسيطية.

❖ **المرحلة الثالثة: التأميم الكامل**

وقد تم في هذه المرحلة انطلاقا من 12أكتوبر1964 أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار من أخصب الأراضي وأجودها تقع معظمها في سهول متيجة وعنابة وأعالي الشلف، كانت موزعة وملك لحوالي 22000 معمر.

[1] نور محمد لمين، مرجع سابق، ص120.

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 22.6% من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى 2.6% من المالكين وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50هكتار، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز10هكتارات أو اقل فيملكون أكثر من 50% من الأراضي، وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر، ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في8نوفمبر1971تحت شعار"الأرض لمن يخدمها" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها ولذلك تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت1966لتحضير نصوص الثورة الزراعية[1].

والأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية أي الأراضي العمومية أراضي العرش، الأراضي الجماعية، الأراضي المؤممة والأراضي دون مالك، هي ملكية الدولة ولا تحول وغير قابلة للتقادم أو الحجز أو التبادل.

1- أهداف الثورة الزراعية:

أ- تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية: تتمثل في:[2]

- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية.
- من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة.
- كل الأراضي العمومية والفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير.

[1] علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص13.

[2] Mohamed Elyes Mesli**, les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion à la restitution des terres, OPU, ALGER**, 1990, P98.

ب– الأراضي المؤممة: توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات، ما عدا الغير القادرين ماديا أو جسديا، وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج[1].

2– مراحل تطبيق الثورة الزراعية: تتمثل في:[2]

المرحلة الأولى: مرحلة الترشيد والتوعية

تم خلال هذه المرحلة توعية وترشيد وشرح إبعاد الثورة الزراعية، وتوضيح فكرتها والقصد من ورائها كإصلاح جذري لهيكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية.

المرحلة الثانية:

وفيها توزيع الأراضي على المستفيدين منها وفق مقاييس وشروط موضوعية مسبقا مثل الأهلية البدنية للفلاح التي تمكنه من تسيير المزرعة كذلك تمنح الأرض للذين لا يملكون أو يملكونها على درجة قليلة وبالتالي يتم تخصيص الأراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح والدولة، ويتم فيه تحديد حقوق وواجبات كل من الطرفين.

المرحلة الثالثة:

وتتم من خلال تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية، ولقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة واقل من سعر الشراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة 1978رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33% وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى.

[1] علي مانع، مرجع سابق، ص14.

[2] نفس المرجع، ص15.

3- **بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية:** وتتمثل في[1]:

- تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.
- قلة الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال.
- نقص التاطير والفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين.
- مشكلة التمرين بالمواد الزراعية الضرورية، مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية الغير المناسبة لبذرها.

إضافة إلى هذه الصعوبات فقد واجهت الثورة الزراعية صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة في المجال الزراعي خصوصا والتنمية الوطنية على العموم، لقد كانت الأهداف النظرية طموحة للغاية إلى جانب كونها لم تراعي الظروف الموضوعية للواقع الجزائري، خاصة الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لن تتسم بالصرامة اللازمة مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع، فلقد عانت الوحدات الإنتاجية من عجز دائم وخسارة مستمرة بحيث أصبحت تحت وصاية البنك وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة كاللامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي ...الخ[2].

فكل هذه العوامل وما شابهها ألحقت ضررا بالتعاونيات الإنتاجية، ودعمت عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981-1990).

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14الصادر في 14 مارس 1981المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فان اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في

[1] نور محمد لمين، مرجع سابق، ص40.

[2] عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، بيروت، 1982، ص205.

ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة[1].

وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- إعادة تنظيم عقار الأراضي الفلاحية التابعة.
- استصلاح المواد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي،وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقييم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتاطير والري.

وضعية القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة

تنتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي[2]:

1- تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS): يهدف إلى إنشاء وحدات فلاحية لسهولة استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية، قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3830.000 هكتارا وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

2- إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا: لا يكون مجديا إلاإذا كان مدعما بهيئات تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع

[1] محمد بلقاسم، حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية واعادة تنيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء2، الجزائر، 1999، ص17.

[2] عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1998، ص65.

على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية (SDA) يتشكل كل قطاع فيها من 30إلى40مزرعة اشتراكية، أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من :

- الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.
- الدواوين الجهوية لتربية الدواجين التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط.
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي(ONAMA).
- إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار وتربية النحل... الخ.

المطلب الثالث: واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990-1999).

جاءت إصلاحات1990محاولة إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي، ومحاولة علاج سلبيات القانون1987وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها ووضعها كحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام أقوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي، إذا كان قانون1990يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الاقتصادية فان هذا القانون وضع شروطا بإعادة الأراضي المؤممة واخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وبأن الميراث لا يكون إلا للورثة بالدرجة الأولى...الخ.

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا، بدخول عام 1990جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي وما انجر عنه من أثار سلبية تتنافى وروح المبادرة والتحفيز، فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض، وفي هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقروض[1].

[1] بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، 1990-2000**، - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة،2004، ص113.

المبحث الثالث: واقع القطاع الفلاحي في إطار البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة (2000-2014).

عرف الوسط الريفي تدخلات متعددة قامت بها السلطات العمومية في إطار برامج التنمية الفلاحية المحلية مع اتجاه نحو التجهيز لفك العزلة عن السكان(شق الطرقات والمسالك لفك العزلة) أو لتحسين ظروف المعيشة.

ولقد حظي قطاع الفلاحة باهتمام كبير من قبل القيادة الاقتصادية والسياسية في الجزائر حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، ولقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية وهذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو أحد الاستراتيجيات التي قامت بها الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وسوف نتطرق إليه من خلال ما يلي:

تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA*):

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[1].

* **PNDA: plan national de développement agricol.**

[1] كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005في قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الارض، جامعة قسنطينة، 2006، ص07.

أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إن الأهداف التي سعى القطاع الفلاحي الجزائري إلى تحقيقها (قبل ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) كانت أهدافا قصيرة المدى وتتعلق بفترة البرامج والمخططات التي وضعتها السلطة، ومع خوصصة القطاع الفلاحي فإن أهداف الدولة انصبت على تحرير القدرات الفردية الخاصة والمهمشة حتى تساهم في تحقيق التنمية الريفية والشاملة في آن واحد.

توجيهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة،حيث تضمن مجموعة من التوجيهات أهمها[1]:

-التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا.

-الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

-الاندماج في الاقتصاد الوطني.

- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.

- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

-ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربع محاور أساسية هي[2]:

- ❖ إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- ❖ تكييف الأنظمة الزراعية.
- ❖ دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب.

[1] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المنشور رقم332، المؤرخ في 18-جويلية-2000، المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ص71.

[2] كتفي سلطانة، مرجع سابق، ص7.

❖ توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11% إلى14%.

ولقد تضمن هذا المخطط عشرة 10برامج تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي[1]:

1- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية.

2- برامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

3- برامج تثمين الإنتاج الفلاحي(التكييف،التحويل،التخزين،التسويق).

4- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

5- برامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.

وخمسة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي:

1- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.

2- البرنامج الوطني للتشجير.

3- التشغيل الريفي.

4- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.

5- برنامج حماية وتنمية الواحات.

ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2000ليضم كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب النصف من الفقراء في الجزائر و هذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا ولابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، وتمكين سكانه من

[1] Algérien, MADR, note au walis relative au suivi évaluation des programmes de développement agricole, et rural, Aout 2000,P2.

الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم[1].

أثر تنفيذ المخطط على القطاع الفلاحي الجزائري:

بتحليل اثر المخطط على تطوير القطاع الفلاحي، تثبت الإحصائيات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أهمية تطوير الإنتاج في اغلب المحاصيل حيث نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية لتنتقل من 32% للفترة الممتدة من 1996 إلى 2000 لتصل إلى 40% للفترة الممتدة من 2000 إلى2003، وقد تمكن المخطط من إدماج أكثر من ألف 300 ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامجه، وقد أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (ديسمبر2004) إلى أن المخطط يسمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه وبلغت 164مليار دج، إضافة إلى ذلك فقد حقق القطاع الفلاحي نسب مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي جيدة خلال تلك الفترة وصلت سنة 2003 إلى11%[2].

المطلب الثاني: الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومناهج تنفيذه.

من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر للمخطط يجب أن تكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك نذكرها كما يلي:

أ– الجهاز الإداري: يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية[3].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، الجزائر، جوان2002، ص ص82،81.

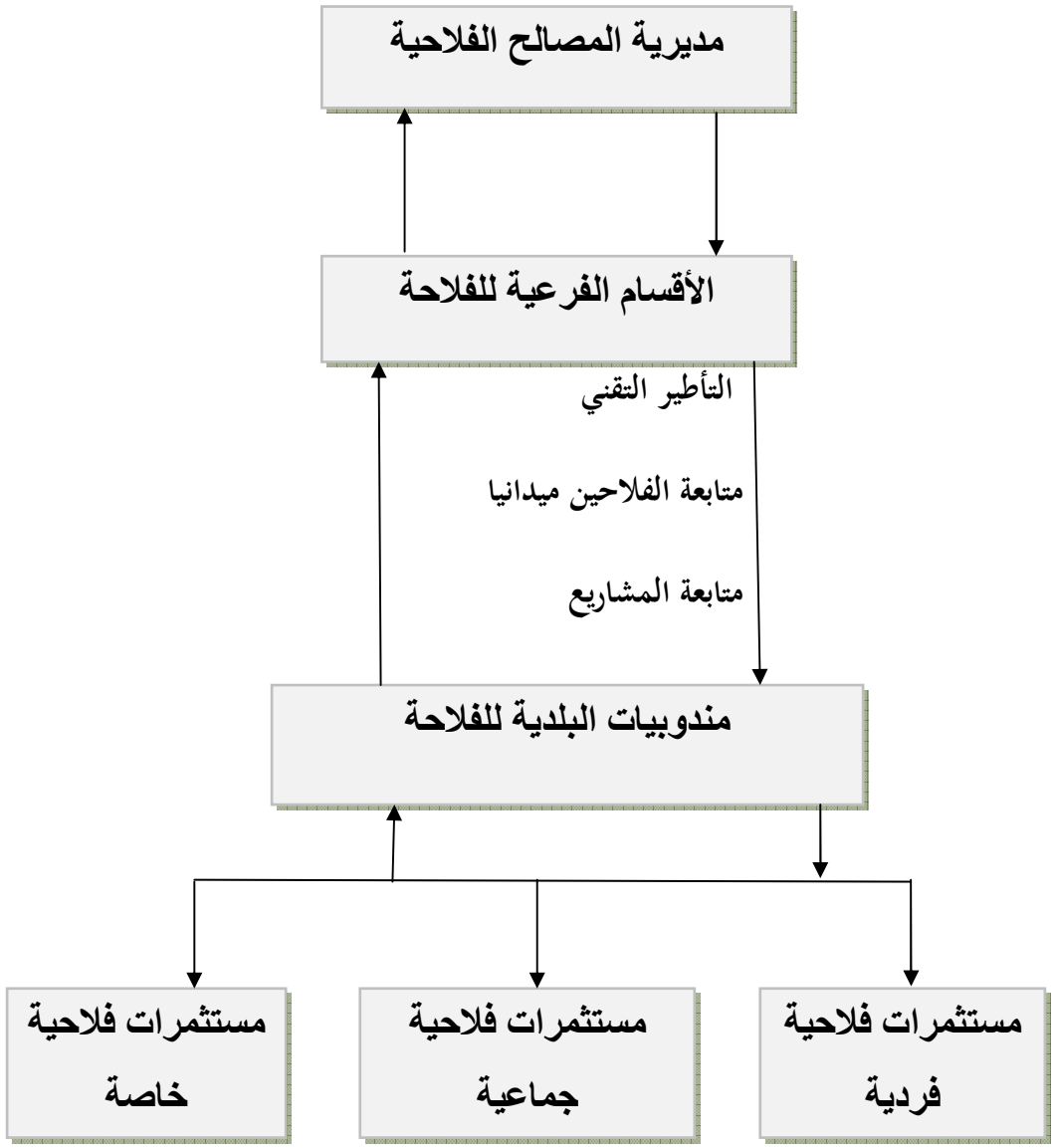
[2] عز الدين بن تركي، **تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007، ص257.

[3] كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص ص 23 28.

1- مديرية المصالح الفلاحية (DSA): تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم90-195المؤرخ في 23-06-1990أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة ومن بين مهامها ما يلي:

- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي.
- ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بواقية النباتات.
- تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية .
- تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي.
- استعمال كل الأدوات والتدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي الزراعية والأراضي ذات الطابع الفلاحي (الرعوي والغابي).
- تحديد المعطيات الإحصائية وإعداد مختلف الملفات وهذا من أجل المتابعة والتقسيم للحالة العامة للقطاع الفلاحي.
- القيام بدفع وترقية الاستثمار الفلاحي.
- تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية والوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.
- القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شانها تحسين وتطوير العمل الفلاحي واقتراح حملات للتوعية والتحسيس بالتقنيات الفلاحية الحديثة.

الشكل رقم(02-03): يبين الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية



المصدر: كتفي سلطانة، مرجع سابق، ص 26.

2- الغرفة الفلاحية

تم الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118-91 المؤرخ في27- 04-1991 وهذا بعد تنصيب هياكلها: مجلس الغرفة مجلس الإدارة للرئيس وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة إلى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح

المهنية الفلاحية وهي متعامل مفضل للسلطات الإدارية والتقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية ويمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية في:

- تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها وهذا ما بين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسسات العمومية التي تشتغل في محيط الإنتاج التمويل، التموين، التوزيع، التحويل.
- تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها.
- تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية.
- الإرشاد الفلاحي.

ب- الجهاز المالي:

أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2000-2007حوالي400مليار دج يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في[1]:

1-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA*)

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

- المرسوم التنفيذي رقم 118-2000 المؤرخ في30-ماي-2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم586المؤرخ في25-جوان-2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.
- مقر وزاري رقم599 المؤرخ في 08-جويلية-2000 والمحدد من جهة شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

[1] Hadibi A chekired, bouras F.Z mouhouch B , Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja, Ouest, Algérie 2009, Economies d'eau en système irrigués au Maghreb Actes du quatrième Atelier régional du projet sima , Mostaganem, Algérie 26-28 Mai2008 P02.

*FNRDA: Fonds national de régulation et du développement Agricole

ويمكن تلخيص مهامه فيما يلي[1]:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين.
- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري ...الخ.
- تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا.

2- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVC:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة1998، وذلك لتدعيم تطبيق برامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تثبيت واستقرار سكان الريف، وهذا من خلال تحسين مستوى معيشتهم، الزيادة في الإنتاج خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية، توسيع المساحة الصالحة للزراعة (SAU)*، ولقد كان هذا محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم "العامة للامتيازات الفلاحية"(CCA) وأصبح في عام2002 صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز حيث بقرار من وزارة الفلاحة الصادر في 30سبتمبر2000 حدد فيه شروط الاستفادة من هذا الصندوق.[2]

ويستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جوارية في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

3- القرض الفلاحي التعاضدي

يتم دعم القطاع الفلاحي عن طريق القرض، الذي طالما ضل مشكلا يعاني منه الفلاحون حيث بعد تراجع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية(BADR)، قرر العودة إلى نشاطه في تمويل القطاع الفلاحي في 25-فيفري-2002، والمشاركة في تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبذلك تم إحياء وبعث الحيوية في النشاط البنكي وتطوير نوعية الخدمات البنكية، كما يتم التمويل عن طريق التأمينات الاقتصادية والتي يتكفل

[1] مجدولين دهينة، **إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، أفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص ص 12 15.

* **SAU:** Superficie Agricole Utile.

[2] وزارة الفلاحة، منشور رقم 332 المؤرخ في 18- جويلية- 2000، **المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، الجزائر، 2000، ص79.

بها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) الذي يقوم فضلا عن التأمينات بتقديم القروض ومحاسبة الصناديق العمومية[1]، ولهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA مدعو للتكفل بمهمة أساسية لانجاز البرامج حسب أبعاد ثلاثة هي[2]:

- ✓ هيئة الإقراض.
- ✓ التأمين الاقتصادي.
- ✓ محاسب الصناديق العمومية.

مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد مر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبر مرحلتين لتنفيذه، الأولى عن طريق الدعم والتاطير لتنفيذ هذا البرنامج من خلال الآلية المالية المخصصة له وتقوم على أساس الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، وأهم التاطيرات التقنية والتدابير الخاصة به في شتى المجالات (التكوين، الإرشاد، والإعلام والاتصال)، والثانية فهي التنسيق والمتابعة ومراقبة هذا البرنامج.

ولبلوغ الأهداف المحددة مسبقا، فان وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عملت على تطوير وتنشيط البرامج عبر ما يلي[3]:

أ- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعه في إطار تقليص الفاتورة الغذائية، ودعم الإنتاج الوطني، كما ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية كما تولي عناية خاصة ذات مزايا تفاضلية، التي يمكن أن تكون محل تصدير، ولهذا فان التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم والتعويض المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة أخرى.

ب- تكييف أنظمة الإنتاج: يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين.

---

[1] وزارة الفلاحة، منشور رقم 332 المؤرخ في 18- جويلية- 2000، نفس المرجع السابق، ص79.

[2] عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة قسنطينة بالجزائر، 2011، ص98.

[3] المنشور الوزاري، 332المؤرخ في 18جويلية 2000، وزارة الفلاحة،مرجع سابق.

ت–استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز: تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الانجازات في الميدان، وتشارك في هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

ث–البرنامج الوطني للتشجير: بالإضافة إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود، فان أهداف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة، (الزيتون، التين، اللوز، الفستق...) من اجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية.

ج– استصلاح الأراضي بالجنوب: تم إعادة توجيه هذا البرنامج سواء من حيث الأهدافأو من حيث شروط وطرق تنفيذه، وبالتالي فان استصلاح الأراضي حول الواحات سيتم في إطار برامج الامتيازات الفلاحية، أما الإستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

المطلب الثالث: وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة (2001-2004) ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي، فبعد سنة من بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سمح لما يقارب 15000فلاحا ومستثمرا الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التاطير اللامركزي والملائم لمختلف الخصوصيات، لقد ظهرت النتائج الأولية من إقبال العالم الفلاحي والريفي على المنهجية الجديدة للتنمية القائمة على آلية تمويل الاستثمار، ففي عام 2001 عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع387.3 مليار دينار أي ما يقارب 9.2% من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة 13.2% مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا ب 5%مقارنة بعام 1999.

والى غاية 2003 كانت نتيجة الإنتاج الفلاحي أحسن من عام 2002 حيث قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية 17% وذلك راجع لكمية الأمطار المسجلة من جهة وللآثار الأولى لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة أخرى، ففي إطار هذا البرنامج تبذل الدولة جهودا كبيرة خاصة المالية منها وقد بدا دورها مهما لدعم الفلاحة ومتعدد الأشكال بفضل منح الميزانية المباشرة للقطاع الفلاحي والمساعدات المالية

لتوفير المياه وبرامج كهربائية للأرياف حيث خصصت مساعدة مالية مباشرة بنسبة55%و45% عبر الصناديق المتخصصة للمزارع الزراعية[1].

المطلب الرابع: السياسة الحالية للتجديد الفلاحي والريفي (2010-2014).

1- مفهوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

أ- تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، التي تساهم في بروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

ب-أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: ترمي سياسة التوجيه الفلاحي هذه إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بزيادة إنتاجيته و تنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من اجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

2- إصلاح قطاع الفلاحة من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014

خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، خصص منه أكثر من1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني،

[1] مجدولين دهينة، **إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة**، مرجع سابق، ص38.

أخذت منه التنمية الفلاحية النصيب الأوفر بأكثر من1000 مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

كما تقرر دعم القطاع الفلاحي بإعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الامتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي وهو قانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة حيث يتم بموجبه التوقيع على دفاتر الشروط التي تسمح للفلاحين باستغلال الأراضي لتنويع استثماراتهم على مدى 40 سنة، ولهم أحقية الدخول في شراكة مع أجانب للاستفادة من الخبرة الأجنبية وانجاز سكناتهم الريفية، ويسمح لهم حق الامتياز بتوريث الأرض أو التنازل عنها للديوان الذي يقوم هو الآخر بتأجيرها لمن يخدمها[1].

ولقد سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى في إطار المخطط الخماسي (2010 - 2014)، الذي جند ما يقارب 1000 مليار دينار (10ملايير أورو) من الأموال العمومية ممنوحة لعصرنة الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير الإدارة المركزية واللامركزية) ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي ولدعم الأسعار عند الاستهلاك.

كما أن منذ انطلاق سياسة التجديد الريفي تم إعادة تحديد ادوار عدد كبير من الفاعلين العموميين من خلال مراجعة قوانينهم الأساسية وإعادة هيكلة مصالحهم أو تجديد أجهزتهم من خلال ثلاثة تدابير نحو القطاع الخاص وهي:

- إعادة تصويب مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بهدف تسجيل الحصول على القرض والدعم العمومي.
- الدخول الفعلي في العمل للديوان الوطني للأراضي الفلاحية لتسهيل الوصول إلى العقار الفلاحي.
- تنشيط ما بين المهن عبر تحميل المسؤولية للمجلس ما بين المهن حسب الفرع وحسب القطب الجهوي.

ومن جهة أخرى، فقد تمت دعوة المستثمرين الفلاحين إلى تجديد انتمائهم إلى المنظمات المهنية كالجمعيات والتعاونيات الفلاحية والغرف الفلاحية وغيرها، للحصول على مختلف دعم الدولة وضمان تمثيلهم في الارتباطات الجديدة التي تقاوم بين الفاعلين.

[1] www.douane. gov. Dz consulte le le 24-04-2017 â 18:00h.

الشكل (02-04): السجل المالي للتجديد الفلاحي والريفي 2010- 2014



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الريفي 2010- 2014، ص 28.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تناولنا مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والاكتفاء الذاتي والناتج المحلي وترقية التجارة الخارجية، وبعض المعيقات التي تصيب القطاع الفلاحي بحيث استنتجنا أن مساهمة القطاع في السنوات الأخيرة في تطور غير أن معدل النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية أقل بكثير من المعدل المستهدف والمرغوب.

وقد تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الفترة بعد الاستقلال إلى غاية فترة الألفيات، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال إلا أنه واجه مشاكل عدة الأمر الذي أدى إلى ظهور الثورة الزراعية جاءت كحل للتذبذب الحاصل خلال الفترة، وبعدها ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي التي تطمح إلى تطوير القطاع الفلاحي الجزائري .

ثم تطرقنا إلى واقع الفلاحة في ضل الإصلاحات90-99ومن أجل التطوير قامت الجزائر بوضع خطط وبرامج تنموية من أجل النهوض بهذا القطاع من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

وسوف نتطرق في الفصل الثالث إلى الدراسة الميدانية ومحاولة تطبيق الإطار النظري على الواقع العملي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة تمويل مشروع استغلالي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى وكالة البرواقية.

تمهيد الفصل الثالث:

نظرا للأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي الذي سطرته الدولة، وكذا الظروف الاقتصادية الملحة للنهوض بهذا القطاع تم إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في القطاع كان هذا في البداية لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت على إرسائه منذ الاستقلال، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي هو محل دراستنا.

حيث يؤدي هذا البنك دورا أساسيا في دفع القطاع الفلاحي والاقتصاد الوطني إلى التقدم والازدهار، فهو يساهم في مد يد العون للفلاحين، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–BADR –

المبحث الثاني: تقديم عام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البرواقية –

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض الرفيق"RFIG" من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–BADR–

سنتناول في هذا المبحث مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك دور ومهام وأهداف هذا البنك وفي الأخير الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية العصب الأساسي لتمويل القطاع الفلاحي ويتجلى ذلك في المهام والقروض الممنوحة من طرفه.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين، كان البنك الوطني الجزائري BNA المسئول الأوحد عن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة لهذا القطاع، أظهر هذا البنك عجزا ونقصا ملموسا في أداء هذه المهمة، مما أدى إلى ضرورة إنشاء بنك متخصص تناط إليه هذه المهمة.

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، تحت اسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع ألفلاحي والقطاع الصناعي الفلاحي، الري، الصيد البحري وكل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الريفي.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة المالية، كما يعتبر أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة لاسيما ما يتعلق برفع الإنتاج الفلاحي (كما وكيفا) في إطار انجاز مخططات التنمية الوطنية والقطاعية.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 م إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة1.000.000دج للسهم الواحد، ليرتفع في بداية عام 2000 م إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

كما أنه بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 بتاريخ 14-04-1990 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 290وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 عامل، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية[1].

ثالثا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه البادئ فيما يلي[2]:

✓ **مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

✓ **مبدأ القرض والمخاطرة:** بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

✓ **مبدأ السيولة النقدية:** يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

[1] www.badr-bank.dz consulte le 17-03-2017 â 15:00h

[2] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

✓ **مبدأ الخزينة:** ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

✓ **مبدأ الأمن:** وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة على الإمضاءات وغيرها.

المطلب الثاني: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتجلى بنك ومهام دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي[1]:

أولا: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي حيث له وظيفتين أساسيتين هما:

✓ جمع الودائع.

✓ توزيع القروض.

وهذا حسب المادة4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير.

نص المادة: "تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها، وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.
- ترقية النشاطات الفلاحية، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتخصيص تمويله ل:

- المؤسسات المالية.
- مزارع القطاع الخاص.
- تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.
- تعاونية الكروم والخمور.
- مركز تنظيم الغابات.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية

- الصيد البحري.
- تعاونية التسويق.
- المؤسسة الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستجابة للحاجيات الاقتصادية وكذا تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد وتحسين مستوى الحياة على مستوى الأرياف ومنح التمويل اللازم لتنمية مجموع قطاعات الأعمال، وتتمثل أهم مهامه في:

- فتح حساب لكل شخص طالب له.
- معالجة عملية الدفع والسحب والإيداع.
- استقبال الودائع.
- فتح الحسابات الجارية وللتوفير بفائدة أو بدون فائدة.
- المشاركة في تجميع المدخرات.
- تمويل القطاع الفلاحي، المحروقات والصيد البحري اعتمادا على موارده.
- تقديم الدعم المالي للنشاط الفلاحي.
- المساهمة في تمويل القطاع الفلاحي.
- تطوير عملية الادخار والاستثمار.
- ينفذ برنامج تدريبي سنوي ل 7000 موظف لدى بنك البدر، يتعلق هذا البرنامج بتأهيل وتدريب الموظفين على أحدث أساليب وتقنيات الصناعة المصرفية، لمواكبة آخر التطورات.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

باعتبار بنك بدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة وبرقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى فإن أهم أهدافه تتمثل فيما يلي:

✓ تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات البنك خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وأعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى

زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن.

- ✓ يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذلك الخصخصة.
- ✓ يرمي البنك إلى إيجاد سياسة تكوين أكثر فعالية مع جمع الموارد.
- ✓ يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسير أحسن.
- ✓ يسعى البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي.

المبحث الثاني: تقديم عام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– البرواقية –

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة سنقوم بتقديم الوكالة المستقبلة التي كانت موضع تربصنا وهي وكالة البرواقية.

المطلب الأول: ماهية الوكالة المستقبلة – البرواقية –

من خلال دراستنا في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية قمنا بالتعرف اولا على هذه الوكالة والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

أولا: نشأة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البرواقية –

في إطار توسيع نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونظرا لحجم الحاجات ذات الطابع الفلاحي الاستثماري خاصة فيما يخص ولاية المدية باعتبارها منطقة زراعية جاء قرار تأسيس وإنشاء وكالة البرواقية 853 في 01-07-1987، حيث تقع في 10شارع الجمهورية بالبرواقية، تحت إدارة السيد بورويس بوتشنت، وتضم هذه الوكالة 16موظفا يسهرون على السير الحسن لكافة المعاملات البنكية[1].

ثانيا: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية– البرواقية–

أ– الأهداف:

تنحصر أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية فيما يلي:

- الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع التغيرات.

[1] معلومات مقدمة من طرف عمال مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

- جلب الزبائن لتحقيق اكبر ربح.
- تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن.
- إبقائه اكبر بنك في البلد.
- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.
- توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ب– المهام:

يمكن تلخيص أهم مهام وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية فيما يلي:

- وضع الإمكانيات المالية من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد، النشاطات الحرفية.
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة والتي تساهم في تنمية العالم الريفي.
- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي للمشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.
- منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- معالجة جميع العمليات البنكية(قروض، صرف، خزينة).
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: القروض التي تمنحها وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للبرواقية

يقوم البنك بتقديم نوعين من القروض تتمثل في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار:[1]

➢ **قروض الاستغلال:** هي قروض قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة وهي عبارة عن :

1. القروض الريفية المدعمة من طرف الدولة: هي قروض قصيرة الأجل مضمونة من قبل الدولة وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة (الفرق تدعمه الدولة) عن طريق الخزينة العمومية ويستفيد من هذا النوع من القروض المستثمرين والتجمعات الفلاحية الخاصة وهذه القروض مخصصة لتمويل تكاليف القرض من (10000 إلى 7000000 دج).

[1] معلومات مقدمة من مصلحة تقديم القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

2. قروض التجهيزات الفلاحية القصيرة المدى والمدعمة من قبل الدولة: هي قروض قصيرة الأجل مدعمة من قبل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وموجهة للمستثمرات الفلاحية الخاصة والعمومية بغرض التمويل للحصول على التجهيزات الصغيرة.

3. السحب على المكشوف: هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة أو التكملة المؤقتة لرأس المال العامل، وتتراوح قيمته من 20000 إلى 7500000 دج.

4. تسبيقات عن الفاتورات: هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد، حيث يكون مبلغ القرض يمثل % 70 من مبلغ الفاتورة أو أقل، وتتراوح قيمته من 50000 إلى 2200000 دج.

➢ **قروض الاستثمار:**

يقتصر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذا النوع على تقديم قروض متوسطة المدى فقط، حيث تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى سبع سنوات وتتمحور في:

1. قروض خاصة بوكالة دعم تشغيل الشباب: "ANSEJ" هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة حيث يساهم البنك بنسبة70 % من قيمة المشروع والوكالة بنسبة تتراوح بين 20% و25 % وأما الباقي والمتمثل في نسبة من10 % إلى 15% يدفعه الزبون، بحيث يعفى الزبون من الضرائب لمدة خمس سنوات كما تكون نسبة الفائدة المطبقة منخفضة.

2. قروض خاصة بالصندوق الوطني لتأمين البطالة: "CNAC"هي قروض متوسطة الأجل حيث تقدم للأفراد الذين يتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة، حيث يساهم البنك بنسبة70% من قيمة المشروع.

3. القروض المباشرة مع العملاء: هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة كما تهدف إلى توسيع النشاط.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البرواقية –

يتكون الهيكل التنظيمي لوكالة البرواقية من:

1. **مدير الوكالة:** مهمته الإشراف العام على السير الحسن للوكالة ومراقبة كل الأنشطة والعمليات المجراة.

- **السكريتاريا:** مهمتها الإشراف على كل المكالمات الواردة والصادرة للوكالة بالإضافة إلى البريد الصادر والوارد والسندات المقدمة للإمضاء.

2. **واجهة الوكالة (Front office)** وتتكون من:

- **المشرف** (**Super viseur**): يشرف على الوجه المقابل للوكالة حيث يستقبل الزبائن كل حسب انشغاله.

- **مكتب الاستقبال** (**Accueil & orientation**): يتكلف باستقبال الزبائن وتوجيههم.

- **المكلفون بالزبائن**(**Charge de clientèle**): ينقسم إلى قسمين:

- **مكلف بالزبائن خاص بالمؤسسات:** وهو الموظف الذي يتكفل بكل الشؤون المتعلقة بالأشخاص المعنويين(شركات، مؤسسات)ذات طابع تجاري.
- **مكلف بالزبائن خاص بالأشخاص:** وهو الموظف الذي يتكفل بكل الشؤون المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين(الأفراد)، بالإضافة إلى النوادي الرياضية والجمعيات الخيرية التي هدفها غير تجاري.

3. **قطب الصفقات النقدية** (**Pole transaction**): يتكون من:

- **رئيس المصلحة** (**Chef de service**): وهو المسئول عن العمليات النقدية للوكالة.

- **الصندوق الرئيسي** (**Caisse principale**): يشرف عليه أمين الصندوق الذي يقوم بالعمليات النقدية الفعلية اليومية(السحب والإيداع).

- **الخدمات السريعة** (**Service rapide**): تتمثل في المعالجة الآلية لعمليات السحب بالعملات الوطنية والأجنبية.

- **التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع** (**Compta versement**): بعد إيداع الزبائن للأموال في الصندوق بالعملة الوطنية والأجنبية تقيد العمليات محاسبيا لتثبيت المبلغ في حساب الزبون.

4. **ظهر الوكالة** (**Back office**): يسمى بالظهر لموقعه في الوكالة بحيث لا يمكن ملاحظته أو مشاهدته بعد دخول الوكالة، ويتكون من:

- **المشرف** (**Super viseur**): يشرف على الوجه الخلفي للوكالة.

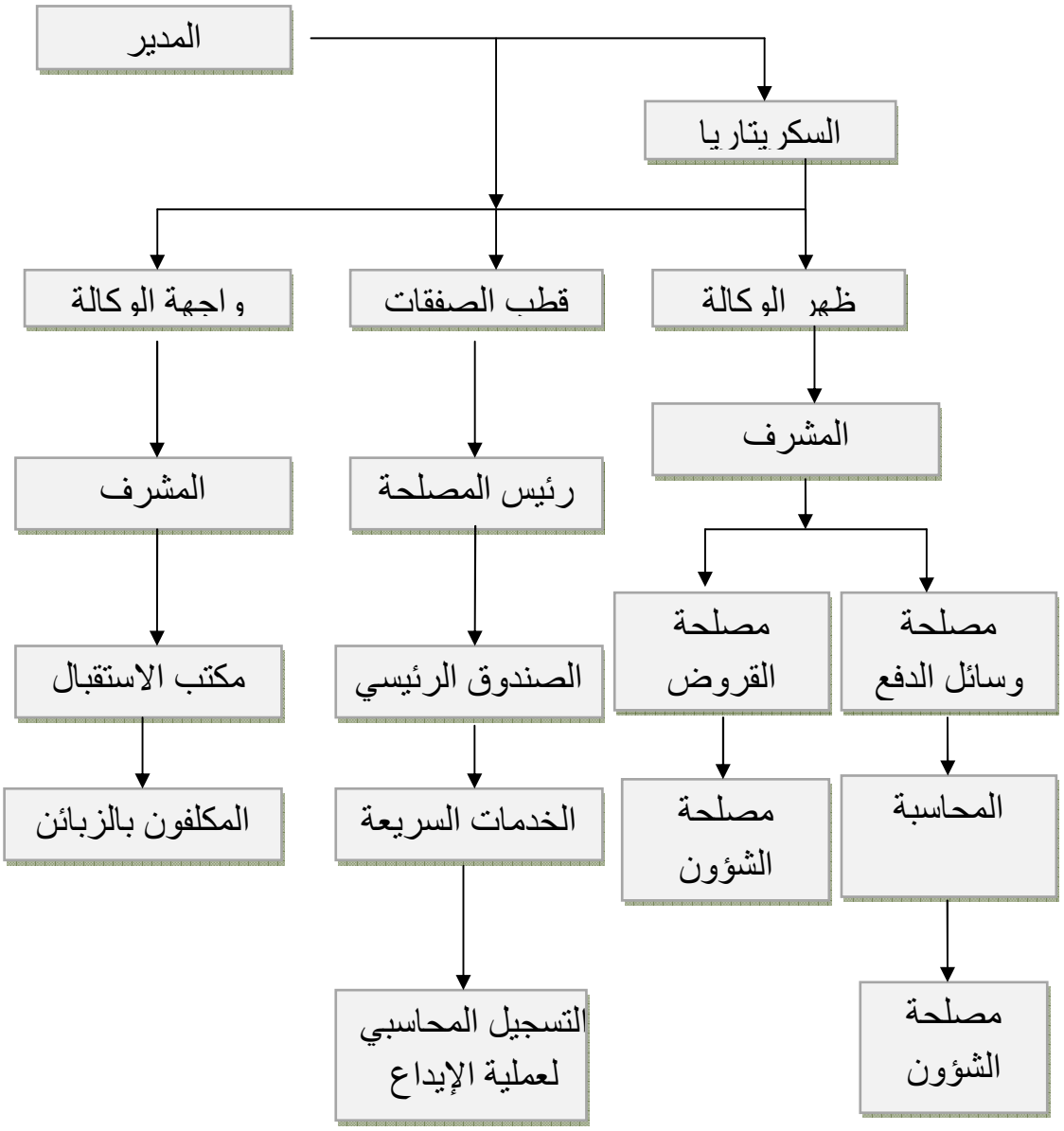
- **مصلحة القروض** (**Crédit**): فيها يتم دراسة جميع الملفات المتعلقة بالقروض المستقبلة من طرف المكلفين بالزبائن وإرسالها للمجمع الجهوي للاستغلال، كما يقوم بإجراء الإحصائيات المتعلقة بكل القروض ومتابعتها.

- **مصلحة وسائل الدفع** (**Moyens de paiements**): وتتمثل في كل التحويلات المالية بالعملة الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى المقاصة الآلية.

- **مصلحة المحاسبة (Comptabilité)**: ويتم فيها التحقق والتأكد من جميع العمليات البنكية المجراة سابقا، بالإضافة إلى دفع تكاليف الوكالة المتمثلة في فواتير الغاز، الكهرباء، الصيانة وشراء المعدات.

- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات (Juridique)**: يتم فيها متابعة كل العمليات ذات الطابع القانوني والنزاعات مع الزبائن.

الشكل رقم(03-01): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية



المصدر: معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض الرفيق "RFIG" من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– البرواقية –

إن تنوع مساهمات القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية تتجلى في أوعية مختلفة و كثيرة من بين مساهمات هذا القطاع توفير الغذاء، وتوفير المواد الأولية، وتوفير فرص عمل، وكذا مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني، لذا قامت هذه الأخيرة بطرح قرض فلاحي جديد هو القرض الرفيق.

المطلب الأول: تقديم قرض الرفيق

إن الدولة تسعى جاهدة لتطوير الفلاحة لذا قامت بطرح القرض الرفيق وهذا لتلبية احتياجات الفلاح وحل المشكلة التمويلية له.

تعريف القرض الرفيق:"RFIG"

قرض الرفيق دخل حيز التنفيذ 2008/08/10 هو جديد بالنسبة للفلاحين والمربيين، وهدفه تدعيم وتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي و بناءا على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008 قررت الحكومة دعم انطلاق منتوج بنكي جديد.

القرض الرفيق هو قرض تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهي إلى يومنا هذا BNA،BADR .

مميزات قرض الرفيق: مدة هذا القرض هي سنة واحدة بمعدل فائدة 0%، حيث أن الفائدة تتحملها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

شروط الاستفادة من قرض الرفيق[1]:

-لكل مستفيد من قرض رفيق يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة له الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.

-كل مستفيد لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة (ممدد بستة أشهر) في حالة القوة القاهرة يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن القرض وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة.

[1]معلومات من مقابلة تمت مع الطالبتين والموظف بركان عبد الرحمان بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المجالات التي يشملها هذا القرض:

وفقا للمرسوم رقم 08 – 02 بتاريخ 24 جويلية المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008 فان المجالات التي يمكن استخدامها في القرض الرفيق هي:

- اقتناء المداخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، أسمدة، مواد الصحة النباتية).
- عوامل ووسائل الإنتاج (مزروعات موسمية).
- تحسين نظام السقي (التجمع والاستعمال المقتصر للمياه).
- اقتناء أغذية الحيوانات (كل الأصناف)، ووسائل الشرب والأدوية البيطرية.
- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع والإيجار.
- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القبب.
- إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية والمرابض.
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع .

هذا القرض موجه إلى:

إن القرض الرفيق يختص به بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو موجه إلى:

- المربين على شكل أفراد والتعاونيات.
- التجمعات الفلاحية.
- وحدات الخدمات الفلاحية.
- مخزنو المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لتمويل مشروع استغلالي فلاحي (القرض الرفيق) في وكالة البرواقية

في دراستنا هذه قمنا بأخذ نموذج لطلب قرض استغلالي "القرض الرفيق" لأحد زبائن البنك هو مربي دواجن فمن خلال دراستنا لملفه الذي تحصلنا عليه من احد موظفي البنك فقد تعرفنا على أهم المراحل التي تطرق إليها هذا المربي قبل حصوله على القرض[1]:

[1] معلومات من مقابلة تمت مع الطالبتين والموظف بركان عبد الرحمان بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: إعداد و تقديم الملف:

تم تقديم الملف بحضور هذا المربي إلى البنك حيث عرض ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية و الفلاحية، حيث قام هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع هذا المربي وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، و معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك طلب البنك من المربي تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض، واشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على هذا المربي، وتكون ملف طلب هذا القرض من الوثائق التالية:

الوثائق الإدارية: و المتمثلة في: (الملحق رقم01)

- طلب خطي (يوضح فيه مبلغ القرض).
- نسخة من استمارة المستثمرة (من الغرفة الفلاحية)
- عقد ملكية الأرض أو عقد إداري أو عقد كراء أو عقد عرفي مسجل أو عقد امتياز .
- فاتورة شكلية.
- شهادة صحية.
- إثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- عقد تأمين شامل لكل الأخطار.

الوثائق الجبائية والشبه الجبائية: تتمثل فيما يلي: (الملحق رقم02)

- شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- شهادة أداء المستحقات (CASNOS+CNAS).
- شهادة عدم التوطين من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA).

الوثائق المحاسبية: تتمثل في:

- الميزانيات المالية لثلاث سنوات على الأقل.
- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات على الأقل.

- هذه الوثائق المحاسبية لم تقدم من طرف المربي السيد"ع" لان مشروعه قصير الأجل(استغلالي) تتراوح مدته ثلاث أشهر.

الوثائق المالية و التقنية: تتمثل فيما يلي: (الملحق رقم03)

- الدراسة التقنية والاقتصادية لجدول المشروع معدة من طرف مكتب الدراسات.
- البطاقة المهنية للمستثمر الفلاحي (بطاقة الفلاح أو المربي من الغرفة الفلاحية).

ثانيا: دراسة القرض:

✓ **دراسة الملف:**

بعد تقديم ملف القرض من طرف المربي"ع" تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها من طرف المربي كالتأكد من عنوانه ، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاطه ومختلف الوثائق المقدمة.
حيث تمت هذه المراجعات في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية، بعد ذلك تمت دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل تحليلا ماليا.(ملحق رقم 04)

✓ **المقابلة والمعاينة:**

قام البنك بإرسال لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء وهم: المدير وموظفين من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع، والاضطلاع على المساهمات العينية التي ساهم بها المربي في هذا المشروع، وبعدها قامت هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

✓ **الفصل في الملف المقدم**

قام المكلف بالدراسات في المديرية الجهوية بفحص الملف والحكم في مدى مطابقته للتنظيم المعمول به، وحول جدوى هذا المشروع، حيث تمكن هذا الأخير بالتعاون مع المعني بالأمر(المربي)وقام بالتعديلات والتصليحات التي رأى أنها ضرورية حيث تمكن المربي من ا للاستفادة من هذا القرض من طرف البنك.

ملاحظات:

تفصل اللجنة التقنية بناءا على الملف المقدم ويكون قرارها موضوع محضر كتابي يمضي عليه مدير المصالح الفلاحية، في حالة قبول الملف من طرف اللجنة التقنية، تسلم وثيقة بمنح القرض لصالح العميل، ويستدعى المستفيد من الدعم في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية، للتوقيع على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر.

تحتفظ مديرية المصالح الفلاحية بنسخ من دفتر الشروط الموقع وقرار منح القرض ويرسل الملف إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص، من أجل التكفل بها في حالة رفض الملف من طرف اللجنة ترسل استدعاء للمعني بذلك في نفس الآجال عن طرق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية وذلك لتقديم أسباب الرفض. بالنسبة للملف المقبول يتقيد صاحبه عند إنجاز المشروع بالمقاييس التي يجب الالتزام بها حسب ما هو مقرر في دفتر الشروط، كما تحدد مهلة الإنجاز، سواء كان ذلك على عدة مراحل أو في مرحلة واحدة حسب الاتفاق، وفي كل الأحوال تحرر شهادة إنجاز الأعمال حسب رقم العملية.

✓ **دراسة الضمانات:**

طلب البنك من المربي الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ليقوم المكلف بالدراسات بدراستها وذلك من أجل معرفة إمكانية تناسب الضمانات مع قيمة القرض وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية في :

1- الضمانات الشخصية: تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك، والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال وهي:

أ- الكفالة: ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق.

ب- الضمان الاحتياطي: وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

ت- الضمانات العينية: ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان، وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات التي تمنح على سبيل الرهن وليس تحويل للملكية، ونميز بين نوعين من الضمانات العينية وهي:

ث- الرهن الحيازي: وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

- **الرهن الحيازي للمعدات والأدوات:** ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكيد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبوله كرهن، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض.

-**رهن البضائع**: يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من اجل حصوله على القرض وذلك بمراعاة مجموعة من الشروط وهي:

❖أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة.

❖أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها.

❖أن يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص أو أن يحتفظ بها المقترض شريطة عدم استخدامها.

- **الرهن الحيازي للمحل التجار**: يقبل البنك أيضا شهرة محل المنشاة التجارية، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح التي ستكون محلا للرهن.

- **الرهن العقاري**: هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط أن يكون هذا العقار غير مقيد بأي قيد، ويجب أن يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند وصول تاريخ الاستحقاق ولم يتم تسديد القرض فإنه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه، وطلب بيعه وفقا للأشكال والإجراءات القانونية المعمول بها ،حيث قام هذا المربي برهن خمينه مقابل الحصول على هذا القرض.

✓ **تحديد المخاطر**: بناء على التحاليل لملف القرض وبالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض والمربي، يقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك.

✓ **الاستفادة من القرض:**

بعد قبول الملف من طرف هذا البنك يقوم المربي بإنجاز أعماله وفقا للمقاييس المحددة في دفتر الشروط .

ثالثا: تقديم القرض من طرف البنك

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص في عمليات الدفع، على أساس قرار منح القرض ودفتر الشروط المتناسب معه، وبالنظر لوضعيات الأشغال أو فواتير الخدمات أو التوريدات الوافية التصديق بالخدمة المؤداة من قبل الموردين بعملية الدفع لفائدة المستفيد، بأجل أقصاه خمسة عشرة يوما، ابتداء من تاريخ استلام الوثائق المؤشرة، الدفع يكون على شكل شيكات محررة من طرف البنك لصالح البائع أو المورد وبانتهاء مشروع المربي تحرر شهادة نهاية المشروع يقوم المربي بدفع مبلغ القرض على حسب الاتفاق مع البنك.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض استغلالي(قرض الرفيق) – تربية الدواجن –

بعد تطرقنا إلى أهم المراحل التي اتبعها المربي "ع" للحصول على القرض سوف نقوم بالتعرف على الدراسة الاقتصادية والمالية للمشروع[1].

أولا: الدراسة الاقتصادية للمشروع:

1. التعريف بالمشروع الاستغلالي:

صاحب هذا المشروع هو مربي يبلغ من العمر32سنة قاطن ببلدية البرواقية ولاية المدية يملك خمين صالح لتربية الدواجن وله خبرة عالية في هذا المجال حيث قدم طلب قرض الذي سنتعرف عليه فيما يلي:

- قيمة القرض: 2000000
- نوع الطلب: شراء فصوص ومواد غذائية
- نوع النشاط: مربي
- المقترض: السيد "ع"
- عدد لموظفين: 4عمال

2. الضمانات المقدمة: قدم المربي "ع" الضمانات التالية للبنك والمتمثلة في:

- المساهمة الشخصية(10%من مبلغ القرض).
- شهادة تامين من جميع المخاطر.
- إثبات الملكية(عقد الملكية أو عقد الإيجار أو عقد امتياز).
- شهادة صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA) تثبت عدم وجود دين.
- سند لأمر.(ملحق رقم05)

3. طبيعة النشاط:

المشروع المقترح من طرف المستثمر يتعلق بشراء6000 فص من السن الأول وأغذية وأدوية لنموها مع توفير كل الإمكانيات حرصا على إنجاح المشروع.

[1] معلومات مقدمة من مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

4. طبيعة المنتوجات:

نظرا للقدرات والبنية التحتية واليد العاملة المؤهلة وتقنيات التربية الحديثة والمتطورة تسمح بزيادة منتوجية اللحوم والبيض التي ستكون محل استهلاك وهذا يؤثر ايجابيا على حصيلة النشاط ودخل المربي من جهة وزيادة إنتاج هذا النوع من المنتجات من جهة أخرى، وكذلك تزويد السوق باللحوم البيضاء ومواد عضوية ناتجة من هذا النشاط.

5. أثر النشاط:

- هذا المشروع يسمح بإعطاء نظرة جديدة عن قطاع الفلاحة والتربية.
- وجودية الفضلات العضوية التي تستغل كأسمدة للزراعة.
- إنشاء قطب إنتاجي باستعمال تقنيات التربية الحديثة والمتطورة.
- تلبية احتياجات الزراعة والمستهلك الأخير.

ثانيا: الدراسة المالية للمشروع:

في هذه الدراسة قمنا بمحاولة تحليل الدراسة المتوقعة التي قدمها المربي "ع" إلى البنك والتي على أساسها قام هذا الأخير بتقديم قيمة القرض الكافية لتمويل هذا المشروع.

جدول رقم (03-01): يمثل جدول الاستثمارات:

المشتريات	الكمية	السعر	المبلغ
الكتاكيت	**6000**	**75**	450000
أغذية بدء النمو	**50**	**4344**	217200
أغذية النمو	**300**	**4290**	1287000
أغذية نهائية	**100**	**4135**	413500
مبلغ خارج الرسم			**2367700**
TVA (7%)			**165739**
مبلغ متضمن الرسم			**2533439**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات قدمت من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

يبين الجدول (03-01) الاستثمارات التي تدخل ضمن المشروع وهي عبارة عن كتاكيت، وأغذية عبر ثلاث مراحل، حيث كانت الكمية المطلوبة هي 6000كتكوت بمبلغ 75دج للكتكوت الواحد، أما بالنسبة للأغذية بدء النمو كانت ب 50كلغ بمبلغ 4344دج للكلغ الواحد، وأغذية النمو كانت عبارة عن300كلغ بمبلغ4290دج للكغ الواحد، وأغذية نهائية 100 بمبلغ 4135دج للكغ الواحد.

جدول رقم (03-02): يمثل مصاريف المشروع:

المصاريف	الكمية	السعر	المبلغ
الكهرباء	-	-	**36000**
الأدوية	-	-	100000
المحروقات (المازوت)	-	-	30000
مصاريف الخدمات (60.14%)			**166000**
عمال النظافة	2	20000	40000
عمال الحراسة	2	20000	40000
أجور العمال(28.96%)			**80000**
مصاريف أخرى	-	-	30000
مصاريف مختلفة (10.86%)			**30000**
مجموع المصاريف			**276000**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات قدمت من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

يبين الجدول رقم (03-02) المصاريف التي تدخل ضمن مشروع تربية الدواجن وهي عبارة عن مصاريف الخدمات تضم (الكهرباء والأدوية والمحروقات بنسبة 60.14%) وأجور العمال التي تضم (عمال النظافة وعمال الحراسة) بنسبة 28.96% ومصاريف مختلفة أخرى بنسبة 10.86%.

جدول رقم (03-03): يمثل المصاريف الكلية للمشروع:

البيان	المبالغ
الاستثمارات	2533439
مصاريف المشروع	276000
المجموع	**2809439**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (03-01) و(03-02)

يبين الجدول رقم (03-03) المصاريف الكلية للمشروع وهي عبارة عن الاستثمارات الابتدائية للنشاط مضافا إليها مصاريف المشروع.

جدول رقم (03-04): يمثل المداخيل التي يدرها المشروع:

البيان	الكمية	السعر	المبالغ	%
لحوم بيضاء	**15960**	**220**	**3511200**	**99.58**
المواد العضوية	**15**	**1000**	**15000**	**0.42**
المداخيل الكلية			**3526200**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات قدمت من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

يبين الجدول (03-04) مجموع المداخيل التي يدرها المشروع, والتي هي عبارة عن لحوم بيضاء التي بيعت ب 3511200دج و مواد عضوية تستخدم كأسمدة زراعية بيعت بمبلغ15000دج.

جدول رقم (03-05): يمثل هامش الربح الإجمالي:

البيان	المبالغ
المداخيل الإجمالية	3526200
مصاريف المشروع	2533439
هامش الربح الإجمالي	**992761**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (03-02) و(03-04)

يبين الجدول (03-05) الربح الإجمالي للمربي متضمن مصاريف المشروع وهو عبارة عن المداخيل الإجمالية مضافا إليها مصاريف المشروع.

جدول رقم (03-06): هامش الربح الصافي:

البيان	المبالغ
هامش الربح الإجمالي	992761
مصاريف المشروع	276000
هامش الربح الصافي	**716761**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (02-05)

يبين الجدول (03-06) الربح الصافي من المشروع هو الربح الإجمالي مطروحا منه مصاريف المشروع حيث قدر ربحه الصافي 716761دج.

- الزبون "ع" لم يوفي بوعده ولم يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه حيث تاخر في دفع مستحقات البنك وعليه فقد وجهنا من طرف الوكالة الى ان هذا الزبون يفقد الحق في دفع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة اضافة الى ذلك عليه ان يدفع فوائد تاخيرية بسبب تاخره وسوف نتطرق الى كيفية حساب المبلغ المستحق الدفع من طرف الزبون فيما يلي[1]:

مبلغ القرض: 2000000

[1] وثائق مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض بركان عبد الرحمان لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالرواقية.

معدل الفائدة القاعدية: 5.5%

معدل الفائدة التاخيرية: 2%

TVA: 19%

مدة القرض: 3أشهر استعمال

✓ **حساب المبلغ المستحق الدفع = الضريبة + الفائدة القاعدية + الفائدة التاخيرية + مبلغ القرض**[1]

الفائدة القاعدية = قيمة القرض× معدل الفائدة

الفائدة القاعدية = 2000000 × 5.5%

= 1100000

الفائدة التاخيرية = الفائدة القاعدية × معدل الفائدة التاخيرية

الفائدة التاخيرية = 1100000 × 2%

= 22000

الفائدة القاعدية + الفائدة التاخيرية = 1122000

TVA = مجموع الفوائد × 19%

TVA = 1122000 × 19%

= 213180

مبلغ المستحق الدفع= الضريبة + الفوائد + مبلغ القرض

= 213180 + 1122000 + 2000000

مبلغ مستحق الدفع = 3335180دج

[1]مقابلة تمت بين الطالبتين ورئيس مصلحة القروض بركان عبد الرحمان بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ،ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية. ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية و إتباع معايير و إجراءات تكون فعالة و ناجحة.

الملحق رقم 01:

الوثائق الإدارية

الملحق رقم 02:

الوثائق الجبائية والشبه الجبائية

الملحق رقم 03:

الوثائق المالية والتقنية

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يمثل الجهاز المصرفي ركيزة أي نظام اقتصادي وأساسه، حيث يعتبر من أهم مصادر التمويل المالية لمختلف الأعوان الاقتصاديين، إذ يلعب دورا هاما في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، باعتباره الوسيط المالي الذي يتولى مهمة تجميع الموارد المالية عن طريق الادخار لإعادة توجيهها في عملية تمويل الحركة التنموية للدول.

فلقد تحمل الجهاز المصرفي الجزائري مهمة تمويل الاقتصاد منذ السنوات الأولى من الاستقلال، وفي إطار تخصص الجهاز المصرفي في ذلك الوقت تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي الجزائري إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى وقد عملت الدولة على وضع القواعد الأولية للتمويل بما يضمن توفير الموارد الأولية لإنجاز برامج التنمية، إلا أن الحاجيات الجديدة للتمويل التي أفرزتها التنمية الوطنية على الصعيد الفلاحي أدت إلى إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمؤسسة جديدة تتخصص لتمويل هذا القطاع وتضمن توفير الموارد المالية اللازمة لتنميته في إطار الأهداف المسطرة في المخططات التنموية المعتمدة.

وفي سنة 1986 ومع انخفاض أسعار البترول ظهر بجلاء الأثر المدمر لتفاقم المديونية المصرفية وتأكدت هشاشة النظام القائم، الأمر الذي استدعى القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تقود وتمهد للدخول في اقتصاد السوق، واستجابة لهذا المحيط كان من الضروري تحويل النظام المصرفي من مجرد ناقل للأموال إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها والعمل على تغيير سياسة التمويل وإعادة تعريف العلاقات بين الوحدات الإنتاجية والبنوك التي دخلت عهد الاستقلالية وأصبحت تتعامل بقواعد السوق في إطار ما يمليه قانون 90-10 مما يستوجب إعادة النظر في سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي، ولا شك أن التمويل البنكي هو مركز اهتمام جميع القطاعات بالأخص القطاع الفلاحي، وذلك من خلال أساليب التمويل الملائمة، وهو ما سيمكن البنوك من تحقيق أهدافها والمحافظة على ديمومتها، ونظرا للمكانة العالية التي يحظى بها القطاع الفلاحي الجزائري، اكتسب لنفسه اهتمام وتركيز كبيرين من طرف الدولة حيث كانت له الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرز ذلك من خلال تبنيه العديد من البرامج التنموية والسياسات الفلاحية.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما مدى مساهمة التمويل المصرفي في تطويرالقطاع الفلاحي الجزائري؟ وما واقع ذلك بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية؟**

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع من الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماذا نقصد بالتمويل وماهي خصائصه وأهميته؟

2- ما هي سياسة الائتمان الفلاحي؟ وما هي شروط نجاحها؟

3- ما هي طرق واجراءت تمويل القطاع الفلاحي؟

4- ما هو واقع القطاع الفلاحي الجزائري؟

5- ما هي أهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وجملة الأسئلة الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

1- التمويل هو عملية توفير الأصول العينية والنقدية للقيام باستثمارات مختلفة.

2- تعتبر سياسة الائتمان من اخطر السياسات التي قد تؤثر سلبا على القطاع الفلاحي.

3- مر القطاع الفلاحي الجزائري بمراحل عديدة عرفت من خلالها تطورات كبيرة أدت إلى تنمية الاقتصاد الوطني.

4- يعاني القطاع الفلاحي الجزائري من مشكل وحيد وهو قلة التمويل من طرف البنوك.

5- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض استثمارية وقروض استغلالية باعتبارها من أهم القروض التي تساعد على تطوير القطاع الفلاحي الجزائري .

أسباب اختيار الموضوع:

- توافق الموضوع مع التخصص المدروس.
- قلة البحوث في هذا النوع من المواضيع مما دفعنا الى دراسة هذا الموضوع.
- اعتبار القطاع الفلاحي العصب المحرك للاقتصاد الوطني.
- الميول والرغبة في معالجة ها النوع من المواضيع.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه:

- التعرف على التمويل المصرفي وأهميته.
- التعرف على واقع القطاع الفلاحي الجزائري ومساهمته في دفع عجلة التنمية.
- معرفة العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي الجزائري وإيجاد حلول مناسبة لها.
- التعرف على أهم المخططات الوطنية التي مر بها واقع الفلاحة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية تمويل الق في التنمية بالقطاع الفلاحي الجزائري.
- مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.
- كثرة وتعدد الإجراءات التحفيزية في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، و الاعتماد على منهج دراسة الحالة و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال.

الدراسات السابقة:

-كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)، في ولاية قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق ونتائج المخطط الوطني ومدى فعاليته على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والمجتمع الريفي عامة، وقد سمحت النتائج المتحصل عليها بقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه السياسة.

-دلال بن سمينة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1990-2000)دراسة حالة في بنك البدر وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

وقامت هذه الدراسة بالبحث عن الخلل الموجود عند تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي في ضل التخطيط المركزي محاولة الوقوف على مدى فعالية القوانين الصادرة للإصلاح خاصة قانون النقد والقرض ومن نتائج هذه الدراسة القرارات التي أخذت في فترة التخطيط المركزي كانت تدور حول النهوض بالقطاع الفلاحي بدلا من وضع سياسة عقلانية ومحكمة تعتمد على نموذج تنمية يلاءم وضعية الاقتصاد في تلك الفترة، عملية الهيكلة تهدف إلى إقامة مبدأ التخصص البنكي، وتركيز اهتمامات البنوك في فعالية القطاع الفلاحي الجزائري تقتضي توسيع حدود أغلبية المستثمرات.

-معوش ايمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، الجزائر 2014-2015، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع الفلاحة في الجزائر والوقوف على أهم المشاكل التي تواجهه، والتطرق إلى الإصلاحات التنموية منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

تقسيمات الدراسة:

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا الموضوع وتحليل الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان التمويل المصرفي الجزائري والذي يتم فيه إلقاء نظرة عامة حول التمويل كما سوف يتم التطرق إلى سياسة الائتمان الفلاحي الجزائري وسياسات التمويل للقطاع الفلاحي الجزائري.

الفصل الثاني: يحمل عنوان واقع القطاع الفلاحي الجزائري والذي نتطرق فيه إلى مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري ووضعيته قبل وفي ظل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبعض مشاكله والحلول الممكنة لها.

الفصل الثالث: فهو دراسة حالة تمويل مشروع استغلالي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية المدية، سنتطرق إلى عموميات حول هذا البنك من خلال التعريف به والتعرف على هيكله و التطرق إلى مختلف نشاطاته إضافة إلى دراسة تطبيقية لتقديم قرض الرفيق لتربية الدواجن من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الاهتمام بالتمويل المصرفي وتبيان دوره في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري.

- الحدود الزمانية: فهي محددة بفترة الاستقلال أي من سنة 1962 حيث كان الجهاز المصرفي الجزائري تابع لفرنسا، عرف عدة مراحل للإصلاحات منها مرحلة التسيير الذاتي ومرحلة الثورة الزراعية تلتها إعادة الهيكلة، وصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي لسنة 2014، وهي فترة كافية لدراسة موضوعنا.

صعوبات الدراسة:

- قلة الإحصائيات الحديثة الكافية خاصة فيما يتعلق بالجهاز المصرفي والقطاع الفلاحي الجزائري، وان وجدت هذه الإحصائيات نجدها متضاربة حتى من نفس المصدر أحيانا.

- تعدد المراجع والمضمون واحد، حيث كانت لدينا صعوبة في فرز وترتيب المعلومات اللازمة للجانب النظري، مما اثر على الوقت المخصص للدراسة الميدانية.

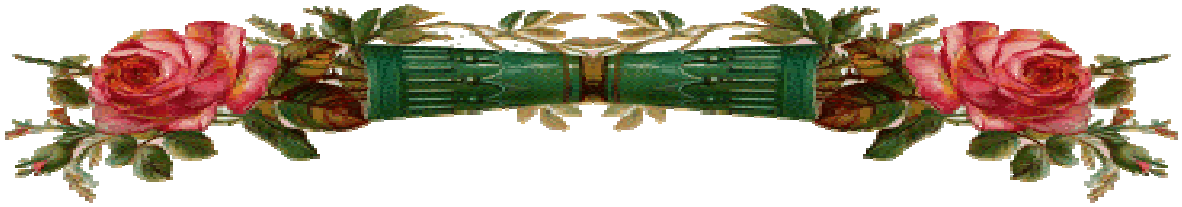
مستخلص:

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، وذلك من خلال البحث عن احدث وأنجع السبل والمصادر التمويلية، هذا ما يجعلنا نتساءل عن كيفية تمويل القطاع الفلاحي من طرف البنوك، فقد واجه القطاع الفلاحي صعوبات ومشاكل عبر مراحل متتالية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كانت من مرحلة التسيير الذاتي بعدها الثورة الزراعية وإعادة الهيكلة، هذا قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبعد إنشائه وصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014، ولكي يحقق القطاع الفلاحي الأهداف المسطرة استعان بمؤسسة مالية متخصصة ألا وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كان ضمن مساره التنموي عن طريق قروض الدعم التي يقدمها للفلاحين والتي كان منها قرض استغلالي محل دراستنا التطبيقية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي، الائتمان الفلاحي، القطاع الفلاحي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة البرواقية).

Résumé:

Le secteur agricole des secteurs stratégiques et sensible qui contribuent efficacement de maniéré significative au processus de développement, grâce â la recherche les moyens, et les sources de financement les plus récentes et les plut efficaces, c'est ce que nous posons des question sur la façon de financer le secteur agricole ont fait face â des difficultés et des problèmes par étapes successives depuis l'indépendance jusqu'à nos, jour stade l'autogestion , après la révolution agricole et la restructuration, ce ci est avant la mise en place du plan national de développement agricole et après sa mise en place jusqu'à la politique de relance agricole et rural 2014, Afin d'atteindre les objectifs de la règle secteur agricole engagé une institution financière spécialisée, a savoir la banque de l'agriculture et du chemin de développement grâce au soutien accordé des prêts aux agriculture ce qui était un magasin de profiteur de prêt demandé étude.



شكر وتقدير

قال الله تعالى:"فاذكروني أذكركم وشكروا لي ولا تكفرون"....الآية (152 البقرة)

الشكر لله تعالى الذي ألهمنا الإرادة والصبر والمثابرة على إتمام هذا العمل المتواضع.

فإن أصبنا فبفضله و إن أخطانا فمن أنفسنا

نتقدم بشكرنا الجزيل للأستاذة الفاضلة

موزاوي عائشة

التي قبلت الإشراف علينا ووضعت هذا العمل على المسار الصحيح

كما لا ننسى أن نتقدم بوافر شكرنا وجزيل امتناننا إلى كل القائمين على رأس بنك الفلاحة

والتنمية الريفية بالبرواقية الذين أحاطونا بكامل الرعاية و المعاملة الطيبة

ونخص بالذكر مؤطرنا" **بركان عبد الرحمان**" الذي لم يبخل علينا بمعلوماته طيلة فترة تربصنا

كما لا يفوتنا أن نعطر ونزكي عبارات الشكر والصدق لكل الأساتذة الكرام وإدارة كلية العلوم

التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

وفي الأخير ما يسعنا إلا أن نقول جزاكم الله خيرا يا من ساهمتم ولو برأي.

محجوبة

ربيعة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
شكر	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	II
قائمة الأشكال	IIII
قائمة الجداول	IIIII
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي الجزائري	
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل	**03**
المطلب الأول: تعريف التمويل وخصائصه	**03**
المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل.	**04**
المطلب الثالث: أنواع وطرق التمويل وأساليبه	**06**
المبحث الثاني: سياسة الائتمان الفلاحي	**10**
المطلب الأول : ماهية الائتمان الفلاحي	**10**
المطلب الثاني: ضمانات ومخاطر الائتمان	**11**
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي	**12**
المبحث الثالث: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي الجزائري	**13**
المطلب الأول: إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ضل الإصلاحات	**13**
المطلب الثاني: تحديث طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي	**15**
المطلب الثالث: تطور معدلات الفائدة على القطاع الفلاحي	**16**

المطلب الرابع: مشاكل نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي	**16**
خلاصة الفصل الأول	**18**
الفصل الثاني: واقع القطاع الفلاحي الجزائري	
تمهيد الفصل الثاني	**20**
المبحث الأول: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية ومشاكل القطاع في الجزائر	**21**
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية	**21**
المطلب الثاني: مشاكل القطاع الفلاحي الجزائري	**27**
المطلب الثالث: بعض الحلول الممكنة للقطاع في الجزائر	**28**
المبحث الثاني: وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**30**
المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة(1962-1980)	**30**
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981- 1990)	**37**
المطلب الثالث: واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990-1999)	**39**
المبحث الثالث: القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA	**40**
المطلب الاول: مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**40**
المطلب الثاني: الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**43**
المطلب الثالث: وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**49**
المطلب الرابع: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014)	**50**
خلاصة الفصل الثاني	**53**
الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل مشروع استغلالي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة البرواقية	

تمهيد الفصل الثالث	55
المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–BADR –	56
المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	56
المطلب الثاني: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	58
المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	59
المبحث الثاني: تقديم عام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– البرواقية –	60
المطلب الأول: ماهية الوكالة المستقبلة – البرواقية –	60
المطلب الثاني: القروض التي تمنحها وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للبرواقية	61
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–البرواقية–	62
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض الرفيق "RFIG" من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– البرواقية –	65
المطلب الأول: تقديم قرض الرفيق	65
المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لملف قرض استغلالي على مستوى وكالة البرواقية	66
المطلب الثالث: تحليل الدراسة الاقتصادية والمالية للمشروع	71
خلاصة الفصل الثالث	77
خاتمة	78
قائمة المراجع	82
الملاحق	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
1-1	قنوات التمويل المباشر	08
2-1	أنواع التمويل المباشر	08
3-1	تقنية التمويل الغير المباشر	09
1-2	مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي	22
2-2	تطور الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال الفترة (1980-2012)	23
3-2	الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية	45
4-2	السجل المالي للتجديد الفلاحي والريفي (2010-2014)	52
1-3	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية	64

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الجداول	رقم الصفحة
1-2	مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي	21
2-2	نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال الفترة (1980-2012)	23
3-2	المساهمة في الناتج الداخلي الخام	24
4-2	مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة	25
5-2	القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2009-2011)	24
6-2	هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	33
1-3	جدول الاستثمارات	72
2-3	مصاريف المشروع	73
3-3	مصاريف الكلية للمشروع	74
4-3	المداخيل التي يدرها المشروع	74
5-3	هامش الربح الإجمالي	75
6-3	هامش الربح الصافي	75

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. احمد أبو الغاز، **التمويل التعاوني**، مكتبة شباب الجامعة، القاهرة، 1993.
2. احمد بوراس، **تمويل المنشئات الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.
3. جمال الدين مرسي، احمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
4. خلف بني سليمان بن الصالح النمري، **الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
5. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الأتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
6. سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي ومداخله**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
7. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
8. عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2000.
9. عبد الرحمان دعالة، بيله، عبد الفتاح السيد سعدالنعماني، **التمويل الإداري**، الدار المريح،السعودية،الجزء2، 1993.
10. عبد القادر جغلول،**تاريخ الجزائر الحديث**،بيروت،1982.
11. عدنان هاشم السامراهي، **الإدارة المالية**، دار راهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن،1997 .
12. علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996 .
13. عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1998.

14.محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص15.

15.محمد بلقاسم، حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء2، الجزائر، 1999.

16.محمد عبد العزيز عجيمية، رشدي شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصاديةالدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

17.محمود محمد شريف، **اقتصاد النقود والبنوك**، جامعة الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، 1998.

18.مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.

19.مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

20.هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

21.هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000.

الأطروحات والمذكرات:

أولا: الأطروحات:

1– شعباني اسماعيل، **أثار التوجه نحو خوصصة القطاع العمومي بالجزائر**، رسالة دكتوراه، 1997.

2– عز الدين بن تركي، **تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007.

3– فوزي غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه،دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة،2007-2008.

ثانيا: المذكرات:

1– بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر**،1990-2000، **–** دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة2004.

2- حسين عطاء غنيم، **دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية**، القاهرة، 2005.

3- خديجة يعمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية**،حالة البنوك الجزائرية، واقع وأفاق، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004 2005.

4- رابح حمدي باشا، التخطيط وتوجيهاته الجديدة بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1991.

5- عبد الله بلعبيدي، **التمويل براس المال المخاطر(دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.

6- عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة قسنطينة بالجزائر، 2011.

7- قرومي حميد، معزوز زكية، **دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العملي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية**، جامعة المدية، 2014.

8- كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005في قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2000-2005.

9- موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطوير الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر1962-1987**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.

10- نور محمد لمين، دور **الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان 20112012.

11- الياس عقال، تمويل **المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2009-2008.

قائمة المراجع

المجلات والملتقيات:

أولا: المجلات:

1. باشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد2، جامعة الجزائر، 2003.
2. روابنية كمال، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، جامعة بسكرة، ماي2007.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 33، الخرطوم، 2013.

ثانيا: الملتقيات والمناشير:

1- **المجلس الوطني الاقتصادي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، جوان الجزائر، 2002.
2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المنشور رقم 332 المؤرخ في18- جويلية- 2000 المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
3- الملتقى الدولي التاسع حول **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي**، دراسة قياسية منذ سنة 1980ليومي 23- 24نوفمبر 2014.
4- هواري معراج، عبيرات مقدم، **سبل تطوير زراعة النخيل وتصنيع التمور**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 25-مارس-2002.
5- بن سمينة دلال، **مداخلة بعنوان سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، ملتقى دولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية بعنوان سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،يومي21-22نوفمبر، 2006.

مراجع باللغة الاجنبية:

1- Algérien, MADR, note au walis relative au suivi évaluation des programmes de développement agricole, et rural, Aout 2000.

2- Djenane Abdel-Majid, Ajustement Structeur et Secteur Agricole, Un les cahiers De CREAD, N°46,1999.

3- Hadibi A chekired, bouras F.Z mouhouch B , Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja, Ouest, Algérie 2009, Economies d'eau en système irrigués au Maghreb Actes du quatrième Atelier régional du projet sima , Mostaganem, Algérie 26-28 Mai2008.

4- Michell Rainelle, l'organisation mondial du commerce cou SBAH 99, 22.

5- Mohamed Elyes Mesli, les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion à la restitution des terres, OPU, ALGER, 1990.

6- ONS rétrospective statistique algérienne 1962-2011, CH14 COMPTES ECONOMIQUES.

مواقع الكترونية:

1- www.douane. gov. dz consulte le 17-03-2017 â 15:00.

2- www.badr-bank.dz consulte le 24-04-2017 â 18:00.